

جامعة ميد أوشن



كلية الإدارة

ماجستير ادارة الاعمال

دورالسياسات الحكومية في تهيئة بيئة جاذبة للاستثمارالأجنبي

المباشر: دراسة تطبيقيه في المملكة العربية السعودية

إعداد الطالب/

العنود هايف الدويش

251002968

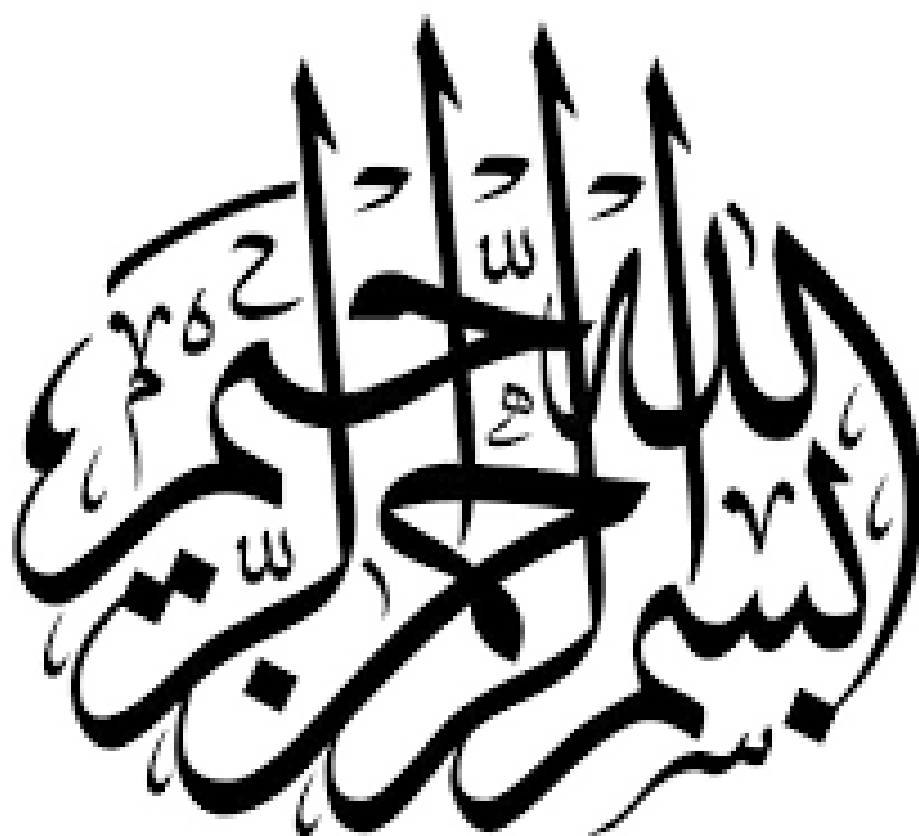
إشراف/

د. الفيصل عبد الحميد محمد حسن

د. فايز جراد

العام الدراسي:

1447 – 2025



هَذَا

إلى من كان لهم الفضل بعد الله في أن أصل إلى هذا الإنجاز...

إلى أمي وأبي، من علماني أن العلم سلاحٌ يبقى أثره، وأن النجاح لا يُمنح بل يُنتزع بالصبر والإصرار.

لقد كان دعاؤكما لي زادًا في لحظات التعب، ونورًا في أوقات الحيرة، فلكما أسمى معاني الامتنان والعرفان.

إلى أساتذتي الكرام، الذين لم يبخلوا بعلمهم وتوجيهاتهم، فكانوا القدوة والدافع نحو التميز، إليكم كل التقدير لما غرستموه في نفسي من قيمٍ علميةٍ وأخلاقيةٍ.

إلى كل من شاركني هذه الرحلة العلمية، من أصدقاء وزملاء دعموني بالكلمة والتشجيع،

كان لوجودكم أثر لا يُنسى في مسيرتي.

إلى كل حلمٍ صغيرٍ آمنت به يومًا، وكل لحظةٍ جهدٍ أثمرت إنجازًا،

أهدي هذا العمل عرفانًا بالجميل، واعتزازًا بكل خطوة جعلت من هذا الحلم واقعًا.



أحمد الله عز وجل الذي وفقني في إتمام هذا البحث العلمي.

والذي ألهمني الصحة والعافية والعزيمة.

فالحمد لله حمداً كثيراً

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلي الأستاذ الدكتور /

د. الفيصل عبد الحميد محمد حسن

د. فايز جراد

على كل ما قدماه لنا من توجيهات ومعلومات قيمة ساهمت في إثراء موضوع
دراستنا في جوانبها المختلفة.

والشكر والتقدير موصول إلي إدارة جامعة ميد أوشن ممثلة بالكادر الأكاديمي
والإداري، لما قدموه من تسهيلات وتشجيع وتوفير الخدمات المطلوبة.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لكل من لم يسعني الحظ بذكر أسمائهم راجية من المولي
عز وجل أن تكون هذه الدراسة نافذة لدراسات أخرى .

المستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر السياسات الحكومية بأبعادها المختلفة (الحوافز الاستثمارية، البيئة التنظيمية والتشريعية، تطوير البنية التحتية، والاستقرار السياسي والاقتصادي) في تهيئة بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينة الدراسة من (138) فردًا من العاملين في القطاعات الاقتصادية والاستثمارية داخل المملكة.

وأظهرت النتائج أن السياسات الحكومية تمارس أثرًا ذا دلالة إحصائية قوية في تهيئة بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث بلغ معامل الارتباط بين المتغيرين ($R = 0.842$) ومعامل التحديد ($R^2 = 0.709$)، مما يعني أن نحو 70.9% من التغير في جاذبية البيئة الاستثمارية يمكن تفسيره من خلال أبعاد السياسات الحكومية الأربع، كما بيّنت النتائج أن الاستقرار السياسي والاقتصادي جاء في المرتبة الأولى من حيث قوة التأثير، يليه تطوير البنية التحتية، ثم البيئة التنظيمية والتشريعية، وأخيرًا الحوافز الاستثمارية. وانتهت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أبرزها: ضرورة الاستمرار في تطوير منظومة الحوافز الاستثمارية وربطها بالأداء الإنتاجي، وتعزيز الشفافية التشريعية والرقابة القانونية، وتوسيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مشاريع البنية التحتية.

الكلمات المفتاحية: السياسات الحكومية – الحوافز الاستثمارية – البيئة التنظيمية والتشريعية – البنية التحتية – الاستقرار السياسي والاقتصادي – الاستثمار الأجنبي المباشر – المملكة العربية السعودية.

قائمة المحتويات

أ.....	بسم الله الرحمن الرحيم
ب.....	الإهداء
ج.....	الشكر والتقدير
د.....	المستخلص
ه.....	قائمة المحتويات
ط.....	قائمة الجداول
1.....	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة
1.....	1.1 المقدمة
3.....	2.1 مشكلة الدراسة
4.....	3.1 أهمية الدراسة:
6.....	4.1 أهداف الدراسة:
6.....	5.1 تساؤلات الدراسة
7.....	6.1 فروض الدراسة:
8.....	7.1 الدراسات السابقة:
12.....	8.1 الفجوة البحثية:
13.....	9.1 المنطلقات النظرية للدراسة:
17.....	10.1 المنهجية وطرق البحث:
17.....	11.1 مجتمع وعينة الدراسة

12.1 مصادر جمع البيانات	18
13.1 أدوات الدراسة:	18
14.1 الأساليب الإحصائية المستخدمة	19
15.1 حدود الدراسة:	20
الفصل الثاني: الإطار النظري	21
المبحث الأول: السياسات الحكومية	21
1.1.2 التمهيد	21
2.1.2 مفهوم السياسات الحكومية	22
3.1.2 أهمية السياسات الحكومية	24
4.1.2 أهداف السياسات الحكومية	25
5.1.2 أبعاد السياسات الحكومية	27
6.1.2 استراتيجيات تفعيل السياسات الحكومية	31
المبحث الثاني: تهيئة بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر	35
1.2.2 التمهيد	35
2.2.2 مفهوم تهيئة بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر	35
3.2.2 أهمية تهيئة البيئة الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر	37
4.2.2 أهداف تهيئة البيئة الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر	39
5.2.2 التجربة السعودية في تهيئة بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر	42
الفصل الثالث: منهجية الدراسة	45
1.3 تمهيد	45

45	2.3 منهج الدراسة
45	3.3 مجتمع وعينة الدراسة
46	4.3 أداة الدراسة
47	5.3 صدق الأداة
48	6.3 ثبات الأداة
49	7.3 الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات
51	الفصل الرابع: تحليل البيانات ومناقشة النتائج
51	1.4 تحليل خصائص عينة الدراسة
52	2.4 التحليل الإحصائي لخصائص العينة
53	3.4 التحليل الوصفي للمتغير المستقل – السياسات الحكومية
57	4.4 التحليل الوصفي للمتغير التابع – تهيئة البيئة الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر
59	5.4 اختبار فرضيات الدراسة
65	الفصل الخامس: النتائج والتوصيات
65	1.5 تمهيد
65	2.5 النتائج الوصفية
66	3.5 النتائج الوصفية للمتغير التابع (تهيئة البيئة الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر)
71	4.5 التوصيات
73	Abstract
74	قائمة المراجع
74	المراجع باللغة العربية

76	المراجع باللغة الإنجليزية
78	الملاحق
79	استمارة استبيان

قائمة الجداول

رقم الصفحة	اسم الجدول	رقم الجدول
48	الجدول (1) مصفوفة الارتباط (Correlation Matrix) بين أبعاد المتغير المستقل (السياسات الحكومية) الأربعة	(1)
49	جدول (2) قيم معامل كرونباخ ألفا	(2)
51	الجدول (3) تحليل خصائص عينة الدراسة	(3)
53	الجدول (4) التحليل الوصفي لـ بُعد الحوافز الاستثمارية	(4)
54	الجدول (5) التحليل الوصفي لـ بُعد البيئة التنظيمية والتشريعية	(5)
56	الجدول (6) التحليل الوصفي لـ بُعد تطوير البنية التحتية	(6)
57	الجدول (7) التحليل الوصفي لـ بُعد الاستقرار السياسي والاقتصادي	(7)
58	الجدول (8) التحليل الوصفي للمتغير التابع - تهيئة البيئة الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر	(8)
61	جدول (9): نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر أبعاد السياسات الحكومية على تهيئة البيئة الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر	(9)
62	الجدول (10) تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر الحوافز الاستثمارية على البيئة الاستثمارية	(10)
63	الجدول (11) نتائج الفرضية الفرعية الثانية: (H ₀₂)	(11)

رقم الصفحة	اسم الجدول	رقم الجدول
65	الجدول (12) الفرضية الفرعية الثالثة: (H ₀₃)	(12)
65	الجدول (13) نتائج الفرضية الفرعية الرابعة: (H ₀₄)	(13)

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة

تُعد البيئة الاستثمارية عاملاً استراتيجياً في تحديد قدرة الدول على اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية، وتكتسب هذه البيئة أهميتها من مدى اتساق السياسات الحكومية مع متطلبات المستثمرين الدوليين من حيث الاستقرار، الشفافية، والجدوى الاقتصادية، وفي ظل تزايد المنافسة بين الدول لم يعد اجتذاب الاستثمار الأجنبي يتم بشكل تلقائي، بل يتطلب تدخلاً حكومياً فعالاً من خلال سياسات اقتصادية ومؤسسية متكاملة تخلق مناخاً محفزاً للأعمال، وتحتل المملكة العربية السعودية موقعاً جيو-اقتصادياً مهماً في منطقة الشرق الأوسط، ما يمنحها ميزة نسبية يمكن تفعيلها من خلال سياسات حكومية جاذبة ومحفزة. (UNCTAD, 2023)

تشير التجارب الدولية إلى أن الدول التي نجحت في استقطاب استثمارات أجنبية طويلة الأجل هي تلك التي وفّرت بيئة مستقرة وسنّت تشريعات واضحة وشفافة، وفعلت مؤسساتها الرقابية والتنفيذية لخدمة المستثمر الأجنبي والمحلي على حد سواء، وتُظهر التقارير العالمية، مثل تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن البنك الدولي، أن الدول التي حسّنت ترتيبها في مؤشرات مثل تسجيل الملكية، الحصول على التراخيص، أو حماية المستثمرين الأقلية، شهدت نمواً ملحوظاً في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو ما يعكس التأثير المباشر للسياسات الحكومية على البيئة الاستثمارية. (World Bank, 2020)

وفي إطار الرؤية الوطنية 2030، تبنت المملكة العربية السعودية حزمة من المبادرات الهادفة إلى تعزيز قدرتها التنافسية وتحسين بيئة الأعمال، من خلال إصلاحات تشريعية وتنظيمية، وإعادة هيكلة منظومة الحوافز، وإنشاء كيانات متخصصة مثل "استثمر في السعودية" و"الهيئة العامة للاستثمار" سابقاً (وزارة الاستثمار حالياً)، وقد كان لهذه المبادرات أثر ملموس في تحسين ترتيب المملكة في العديد من المؤشرات الدولية، لا سيما تلك المرتبطة بسهولة ممارسة الأعمال والشفافية الحكومية، إلا أن انعكاسات ذلك على حجم الاستثمار الأجنبي لا تزال بحاجة إلى مزيد من الدراسة والتحليل. (Alqahtani, 2022)

تلعب السياسات المالية دورًا محوريًا في تشكيل البيئة الاستثمارية، خصوصًا ما يتعلق بالضرائب، الرسوم، الحوافز المالية، وتكلفة رأس المال، وتشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن انخفاض الضرائب على الشركات ووجود حوافز ضريبية واضحة يرتبطان ارتباطًا طرديًا مع تدفق الاستثمارات الأجنبية، لا سيما في القطاعات غير النفطية، وتُظهر دراسة (OECD 2023) أن الدول التي خفّضت الضرائب على الأرباح وسهّلت إجراءات إعادة الأرباح إلى الخارج شهدت ارتفاعًا في تدفقات FDI بنسبة تصل إلى 25% خلال ثلاث سنوات فقط من تطبيق الإصلاحات.

من جانب آخر، تلعب السياسات الترويجية الحكومية دورًا حاسمًا في تشكيل الصورة الذهنية للدولة كوجهة استثمارية موثوقة. ويشمل ذلك حملات التسويق الدولي، المشاركة في المنتديات العالمية، وتوقيع الاتفاقيات الثنائية لتشجيع الاستثمار، ونجد أن الإمارات العربية المتحدة وماليزيا وكوريا الجنوبية من الدول التي أولت هذا البُعد اهتمامًا كبيرًا، مما ساعدها في تأسيس سمعة مؤسسية متميزة لدى المستثمرين العالميين، وزاد من تنافسيتها على استقطاب الاستثمارات النوعية. (Xia et al., 2021)

أما فيما يخص البنية التحتية البشرية والتنظيمية، فإن جودة التعليم والتدريب المهني وتوفر الكفاءات الوطنية تشكل عناصر جوهرية في تقييم المستثمرين للبيئة الاستثمارية، خاصة في القطاعات التقنية والصناعية والخدمات المتقدمة، وقد أظهرت دراسة (Alsharif et al. 2021) أن وجود عمالة مدربة وإطار قانوني مرن لاستقدام الكفاءات الأجنبية يُعتبر من المحددات الرئيسية التي تؤثر على قرار المستثمر الأجنبي بالاستقرار في بلد معين على المدى المتوسط والبعيد.

ومن الجدير بالذكر أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر لا يرتبط فقط بإجمالي السياسات الاقتصادية، بل يتأثر كذلك بالتقلبات السياسية والإقليمية، ويتوفر الأمن القانوني وحقوق الملكية، وسهولة تسوية النزاعات، وتؤكد دراسة (Wei & Nguyen 2022) أن المستثمر الأجنبي يقيّم بيئة الاستثمار بناءً على منظومة متكاملة تشمل الحوافز، البنية التحتية، الشفافية، وتوقعات الاستقرار طويل الأجل، وليس على معيار واحد فقط.

وقد طرحت رؤية السعودية 2030 أهدافاً طموحة تهدف إلى رفع نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي إلى 5.7% بحلول عام 2030، مقارنة بنسبة تقارب 1% في العام 2015. وعلى الرغم من تحقيق تقدم مهم، كما في ارتفاع حجم FDI إلى 33 مليار دولار في 2022، فإن هذه النسبة لا تزال أقل من المعدلات المستهدفة، ما يستدعي فهماً أعمق للعوامل الحكومية المؤثرة في جذب الاستثمار، وتقييم مدى فعالية السياسات الحالية. (UNCTAD, 2023)

و يتضح أن السياسات الحكومية لا تعمل في فراغ، بل تتفاعل مع مجموعة من العوامل الاقتصادية والمؤسسية والاجتماعية، وأن تحقيق بيئة استثمارية جاذبة يتطلب تبني نهج شامل ومترابط، يدمج بين الإصلاحات التشريعية، التحفيز المالي، الترويج الدولي، وتطوير القدرات البشرية، بما يعزز من قدرة الدولة على المنافسة في سوق الاستثمار العالمي، ويضمن استدامة النمو طويل الأجل.

2.1 مشكلة الدراسة

تمثل جاذبية البيئة الاستثمارية أحد المحددات الجوهرية في قرارات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) نحو أي دولة، حيث تُعدّ السياسات الحكومية أحد أبرز العوامل المؤثرة في تشكيل مناخ الاستثمار، سواء من خلال الإطار القانوني، أو التسهيلات المالية، أو جودة البنية المؤسسية والتنمية البشرية. ورغم الجهود المكثفة التي تبذلها المملكة العربية السعودية في هذا الاتجاه، فإن نتائج الأداء الاستثماري ما زالت متذبذبة مقارنة بالإمكانات المتاحة. وتشير بيانات تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD, 2023) إلى أن المملكة استقطبت استثمارات أجنبية مباشرة بقيمة 33.0 مليار دولار عام 2022، مقارنة بـ 19.3 مليار دولار في 2021، مما يدل على تحسن نسبي، ولكنه لا يعكس بعد المستوى المستهدف ضمن رؤية المملكة 2030.

ورغم تحسّن ترتيب المملكة في بعض المؤشرات العالمية ذات الصلة، مثل مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (حيث صعدت إلى المرتبة 62 عالمياً في آخر تقارير البنك الدولي قبل توقف المؤشر في 2020)، لا تزال تواجه تحديات تتعلق بالبيروقراطية، وتكرار الإجراءات، وتفاوت فعالية السياسات من قطاع إلى

آخر، بحسب ما أشار إليه (Alsharif et al. (2021) كما أن تقارير الاستثمار الدولي تُظهر أن المملكة لا تزال أقل جاذبية من دول خليجية منافسة، مثل الإمارات العربية المتحدة، التي جذبت نحو 23 مليار دولار من الاستثمار الأجنبي في 2022 رغم صغر حجم سوقها مقارنة بالسعودية. (UNCTAD, 2023)

ويشير (Wei & Nguyen (2022) إلى أن فعالية السياسات الحكومية تُعدّ من أكثر العوامل تأثيراً في قرارات المستثمرين الأجانب، خاصة ما يتعلق بالاستقرار القانوني، والشفافية التنظيمية، وسهولة إعادة الأرباح. وتؤكد دراسة (Ayyash (2023 أن ضعف التنسيق بين الجهات الحكومية، وعدم وضوح الأطر الحوافزية في بعض القطاعات، يضاعف من صورة الدولة الذهنية كوجهة جاذبة للاستثمار طويل الأجل، وهو ما يتطلب إعادة النظر في أدوات السياسات المستخدمة وتعزيز تكاملها.

من ناحية أخرى، توضح دراسة (Xia et al. (2021 أن هناك علاقة طردية بين فعالية السياسة الاستثمارية وتحسين الصورة الذهنية للدولة (Nation Brand) لدى المستثمر الأجنبي، وأن الجاذبية الاستثمارية لا تتحقق فقط عبر تقديم الحوافز المالية، بل تتطلب سياسة مؤسسية داعمة، وخطاباً ترويجياً مهنياً موجهاً، وتنمية بشرية تضمن وفرة الكفاءات في السوق. وفي السياق السعودي، يؤكد (Alqahtani (2022 أن هناك حاجة لزيادة كفاءة البيئة المؤسسية الداعمة للمستثمرين، وتجاوز محدودية التنسيق بين الجهات ذات العلاقة.

بناءً على ما سبق، تتحدد مشكلة الدراسة في التساؤل التالي:

ما مدى إسهام السياسات الحكومية بأبعادها المختلفة (القانونية، المالية، الترويجية، والتنمية البشرية) في تهيئة بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية؟

3.1 أهمية الدراسة:

تعتمد أهمية هذه الدراسة على إسهاماتها النظرية والتطبيقية فيما يلي:

أولاً: الأهمية العلمية

- تُسهم الدراسة في تطوير المعرفة النظرية المرتبطة بدور السياسات الحكومية كأداة استراتيجية في تعزيز جاذبية بيئة الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو موضوع يحظى بأهمية متزايدة في ظل العولمة الاقتصادية.
- تقدم إطاراً تحليلياً متكاملًا يجمع بين أربعة أبعاد رئيسة للسياسات الحكومية (الحوافز، التشريعات، البنية التحتية، الاستقرار السياسي والاقتصادي)، وتربطها بشكل مباشر بجاذبية الاستثمار، مما يوفر أساساً نظرياً لإجراء دراسات مقارنة في بيئات أخرى.
- تعالج فجوة بحثية في الأدبيات العربية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي، حيث تفتقر المكتبة المحلية إلى دراسات كمية حديثة تناول العلاقة بين السياسة الحكومية وجاذبية الاستثمار في السياق السعودي.
- تتيح إمكانية التحقق من صحة عدد من النظريات الاقتصادية المتعلقة بجاذبية الاستثمار، مثل نظرية المزايا النسبية، ونظرية الحوافز، ونموذج بيئة الاستثمار المؤسسية.
- تدعم الباحثين المستقبليين في بناء نماذج تفسيرية جديدة يمكن تطويرها لتشمل متغيرات وسيطة أو معدلة، مثل الحوكمة الرقمية، أو مرونة الاقتصاد الوطني.

ثانياً: الأهمية العملية

- تُوفّر لصنّاع القرار في المملكة مؤشرات واضحة حول الجوانب التي ينبغي تعزيزها في السياسات الحكومية لتكون أكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي، خاصة في القطاعات غير النفطية.
- تُمكن الجهات المختصة مثل وزارة الاستثمار وهيئة التجارة من تصميم استراتيجيات استقطاب تستند إلى تحليل علمي لأبرز محددات جاذبية الاستثمار في السوق السعودي.
- تدعم الجهود الحكومية نحو تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030، لا سيما المرتبطة بتنويع الاقتصاد، وزيادة نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي.
- تُفيد المستثمرين الأجانب في تقييم البيئة الاستثمارية السعودية بشكل أكثر موضوعية، مما يعزز من الثقة والشفافية ويزيد من تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية.

- تساعد في بناء سياسات متوازنة تراعي الجوانب الاقتصادية والسياسية والتنظيمية، وتوفر بيئة أعمال مستقرة وأمنة للمستثمرين.
- تساهم في الكشف عن جوانب القصور أو التحديات التي قد تواجه البيئة الاستثمارية، مثل البيروقراطية أو ضعف البنية التحتية في بعض المناطق، مما يساهم في وضع خطط إصلاحية فعالة.
- يمكن الاستفادة من نتائج الدراسة في تقييم أداء المناطق الاقتصادية الخاصة أو المدن الاستثمارية الجديدة مثل نيوم ومشروع البحر الأحمر والقدية وغيرها، من حيث جاهزيتها لاستقبال استثمارات أجنبية..

4.1 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر السياسات الحكومية بأبعادها (الحوافز الاستثمارية، البيئة التنظيمية والتشريعية، تطوير البنية التحتية، الاستقرار السياسي والاقتصادي) في تهيئة بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية، وذلك من خلال دراسة تطبيقية تهدف إلى فهم العلاقة بين فاعلية السياسات الحكومية ومدى قدرة الدولة على استقطاب الاستثمارات الأجنبية، وتتفرع منه عدة أهداف الفرعية:

- تحليل أثر الحوافز الاستثمارية الحكومية على تهيئة بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر.
- دراسة مدى تأثير البيئة التنظيمية والتشريعية على جاذبية مناخ الاستثمار في المملكة.
- التعرف على دور تطوير البنية التحتية في تعزيز البيئة الاستثمارية للمستثمرين الأجانب.
- قياس أثر الاستقرار السياسي والاقتصادي على خلق بيئة مناسبة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

5.1 تساؤلات الدراسة

السؤال الرئيسي الأول: إلى أي مدى تؤثر السياسات الحكومية بأبعادها (الحوافز الاستثمارية، البيئة التنظيمية والتشريعية، تطوير البنية التحتية، الاستقرار السياسي والاقتصادي) على تهيئة بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية؟

وتتفرع منه عدة أسئلة فرعية كالتالي:

- ما مدى تأثير الحوافز الاستثمارية الحكومية على تهيئة بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية؟
- كيف تؤثر البيئة التنظيمية والتشريعية على جاذبية البيئة الاستثمارية للمستثمرين الأجانب في المملكة؟
- ما دور تطوير البنية التحتية في دعم البيئة الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر؟
- إلى أي مدى يسهم الاستقرار السياسي والاقتصادي في خلق مناخ استثماري محفز للمستثمر الأجنبي في المملكة العربية السعودية؟

6.1 فروض الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها يمكن صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسة الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين السياسات الحكومية بأبعادها (الحوافز الاستثمارية، البيئة التنظيمية والتشريعية، تطوير البنية التحتية، الاستقرار السياسي والاقتصادي) وتهيئة بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية..

الفرضيات الفرعية المنبثقة عن الفرضية الرئيسة:

- H_{01} : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الحوافز الاستثمارية الحكومية وتهيئة بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية.
- H_{02} : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين البيئة التنظيمية والتشريعية وتهيئة بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية.

- H03: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تطوير البنية التحتية وتهيئة بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية.
- H04: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الاستقرار السياسي والاقتصادي وتهيئة بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية..

7.1 الدراسات السابقة:

← دراسة (Du et al., 2022)

هدفت الدراسة إلى التعرف على كفاءة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) بأخذ تنظيمات البيئة كأحد أبعاد التحليل، وذلك بالتطبيق على 31 مقاطعة صينية خلال الفترة من 2015 إلى 2017، من خلال استخدام نموذج التحليل الحدودي الديناميكي (DDF-DEA) واستخدمت الدراسة المنهج الكمي التحليلي لتقدير كفاءة كل منطقة في جذب الاستثمار الأجنبي في ظل وجود تنظيمات بيئية. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن المقاطعات الشرقية في الصين تفوقت من حيث الكفاءة العامة في جذب الاستثمار مقارنة بالمناطق غير الشرقية، سواء تم تضمين التنظيم البيئي أو لا، كما أظهرت التنظيمات البيئية تأثيراً أكبر في المناطق الاقتصادية المتقدمة. وأوضحت النتائج أن كفاءة نفقات مكافحة التلوث الصناعي في معظم المقاطعات بقيت على الحد الكفاء، وأن هناك فرصة أكبر لتحسين كفاءة المخرجات في المناطق غير الشرقية مقارنة بكفاءة المدخلات. وأوصت الدراسة بتصميم سياسات بيئية متوازنة تدعم جذب الاستثمار الأجنبي مع الحفاظ على الاستدامة البيئية، خاصة في المناطق الأقل تطوراً اقتصادياً...

← دراسة (Elhabashi et al., 2022)

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر ممارسات الحكومة بأبعادها (القانونية، والتنمية البشرية، والمالية) في تشكيل صورة العلامة التجارية للدولة كوجهة للاستثمار الأجنبي المباشر، وانعكاس ذلك على نوايا المستثمرين الأجانب في الاستثمار، وذلك بالتطبيق على الحالة المصرية. واستخدمت الدراسة المنهج الاستكشافي النوعي من خلال مقابلات وملاحظات تحليلية ومراجعة محتوى بمشاركة عدد من أصحاب

العلاقة من مسؤولين حكوميين ومستثمرين أجانب وصناع قرار محليين، ثم تم استخدام المنهج الكمي من خلال توزيع استبانة على عينة من المستثمرين الأجانب وممثلهم الإداريين. وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير مباشر وفَعَال لممارسات الحكومة في الجوانب القانونية والمالية والتنموية على بناء صورة ذهنية للدولة تجمع بين الجوانب المعرفية والعاطفية، والتي تؤثر بدورها على نوايا المستثمرين في اتخاذ قرار الاستثمار. وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز تلك الممارسات الاستراتيجية لتحسين العلامة الاستثمارية للدولة وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

← دراسة (Inam, 2022)

هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والضرائب بأبعادها (معدلات الضرائب على الشركات، والتعديلات الضريبية التنظيمية، واستخدام السياسات الضريبية كأداة جذب) في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، وذلك على المستويين النظري والتطبيقي. واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي المقارن من خلال تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومقارنة معدلات الضرائب في الدول الأعضاء في المنظمة خلال السنوات الأخيرة. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن معظم دول الـ OECD قامت بإجراء تعديلات ضريبية جوهرية بهدف تعزيز جاذبيتها للاستثمار الأجنبي، مما يعكس الدور المحوري للسياسات الضريبية في المنافسة على رأس المال العالمي. وأوصت الدراسة بأهمية تطوير السياسات الضريبية بشكل يتماشى مع متطلبات جذب الاستثمار، مع المحافظة على التوازن بين الحوافز المقدمة وكفاءة الإيرادات العامة..

← دراسة (Baci et al., 2022)

هدفت الدراسة إلى التعرف على محددات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بأبعادها (نمو الناتج المحلي الإجمالي، المساعدات الإنمائية الرسمية، التجارة، التضخم، جودة التنظيم، كفاءة الحكومة، الاستقرار السياسي، وعدد السكان) على جذب الاستثمار الأجنبي في الدول النامية والمتقدمة، واستخدمت الدراسة المنهج الكمي التحليلي من خلال تطبيق نماذج الانحدار المجمع وتحليل بيانات البانل للفترة الزمنية المختارة من قاعدة بيانات البنك الدولي. وتكوّنت العينة من مجموعة من الدول النامية والمتقدمة. وتوصلت

نتائج الدراسة إلى أن جميع العوامل المدروسة كان لها تأثير إيجابي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر باستثناء التضخم، الذي أظهر تأثيرًا سلبيًا، مما يفرض على حكومات الدول النامية إيلاء اهتمام أكبر للسيطرة على معدلات التضخم وتعزيز جودة الحوكمة والاستقرار السياسي. وأوصت الدراسة بوضع سياسات استثمارية مستندة إلى هذه المحددات لتحسين جاذبية الدول للاستثمار الأجنبي وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام..

← دراسة (Zhang, 2024)

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر السياسات الضريبية بأبعادها (استقرار السياسة الضريبية، هيكل الحوافز الضريبية، شفافية السياسة الضريبية، والتعاون الضريبي الدولي) على جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، وذلك من خلال تحليل الاستراتيجيات الوطنية والآثار الاقتصادية المترتبة عليها في سياق العولمة. واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي المقارن المدعوم بنظريات التدويل، واستقرار السياسة الضريبية، ونظرية المنافسة الضريبية، لتقييم فعالية السياسات المتبعة في تعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن السياسات الضريبية تلعب دورًا حيويًا في تنمية الاقتصاد العالمي، من خلال تعزيز الجاذبية الاستثمارية، ودعم النمو الاقتصادي، وتحديث البنى الصناعية، بشرط تحقيق توازن بين جذب الاستثمار والحفاظ على المنافسة العادلة والاستدامة المالية. وأوصت الدراسة بضرورة تحسين شفافية واستقرار السياسات الضريبية، وتحديث هيكل الحوافز، وتعزيز التعاون الدولي، بما يساهم في تحقيق تنمية اقتصادية ذات جودة عالية وعوائد مستدامة..

← دراسة (Jovanović et al., 2023)

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر مؤشرات جودة الحكومة بأبعادها (مؤشر سيادة القانون، مؤشر كفاءة الحكومة، مؤشر كفاءة الإدارة العامة، ومؤشر الاستقرار السياسي) على جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في دول جنوب شرق أوروبا، وهي: الجبل الأسود، صربيا، البوسنة والهرسك، رومانيا، بلغاريا، كرواتيا، ألبانيا، ومقدونيا الشمالية، وذلك خلال الفترة من 2007 إلى 2021. واستخدمت الدراسة المنهج الكمي التحليلي من خلال تحليل البيانات التجريبية لمجموعة من المؤشرات الحكومية. وتوصلت نتائج

الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي ومعنوي لمؤشرات جودة الحكومة على جاذبية الاستثمار الأجنبي، في حين أن بعض العوامل الأخرى مثل تكلفة بدء الأعمال الجديدة كان لها تأثير سلبي على الجاذبية الاستثمارية للدول. وأوصت الدراسة بضرورة تحسين كفاءة الحكومة وتعزيز الاستقرار السياسي وسيادة القانون لزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة.

← دراسة (Arteaga-Alcívar, 2024)

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر سياسات الحوافز الضريبية بأبعادها (الاستقرار السياسي والاقتصادي، التنسيق بين القطاعين العام والخاص، تنوع القاعدة الاقتصادية، الشفافية في تنفيذ السياسات المالية، والتعاون الدولي) على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، واستخدمت الدراسة المنهج النوعي القائم على تحليل الوثائق والدراسات وتحليل السياسات الحكومية. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن توفر هذه الأبعاد يسهم بشكل كبير في تحسين جاذبية الدولة للاستثمار الأجنبي، وأبرزت أهمية تصميم سياسات ضريبية فعالة تتماشى مع الظروف الاقتصادية والسياسية لكل دولة. وأوصت الدراسة بضرورة اعتماد سياسات مالية مرنة ومتكاملة تدعم التنوع الاقتصادي وتعزيز الشفافية والتعاون الدولي بما يسهم في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية وتحفيز النمو الاقتصادي.

← دراسة (Shahnawaz, 2022)

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر التزام الحكومة المستقبلية تجاه الاستثمارات الأجنبية المباشرة بأبعاده (قدرة الحكومة على الإنفاق، تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية، قوة النظام الحاكم داخليًا وخارجيًا، خصوصية الإنفاق الحكومي المتعلق بالمشروع، والمواقف العامة والنخبوية تجاه الاستثمار الأجنبي) على استمرارية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك في سياق نموذج نظري لسلوك الحكومات. واستخدمت الدراسة المنهج النظري التحليلي القائم على النمذجة الاقتصادية، وتناولت تحليل العوامل المؤثرة في مدى التزام الحكومة على المدى الطويل تجاه الشراكات الاستثمارية الأجنبية. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الحكومات الأكثر التزامًا تميل إلى أن تكون أقوى وتفضل علاقات متينة مع المستثمرين، وأن السياسات العامة التي لا تُصمم بشكل ضيق لصالح المستثمر تقل احتمالية التراجع عنها لاحقًا، كما أن وجود بيئة

سياسية غير مستقرة أو مليئة بالتباين يدفع الحكومة إلى تعزيز التزاماتها تجاه المستثمرين. وأوصت الدراسة بضرورة صياغة سياسات استثمارية مرنة ومستقرة تعكس التزام الحكومة الفعلي وتراعي توازن المصالح بين الدولة والمستثمرين الأجانب

← دراسة (Taghiyev, 2023)

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر السياسات العامة بأبعادها (الحوافز الاستثمارية، البيئة التنظيمية، تطوير البنية التحتية، الاستقرار السياسي، والاتفاقيات التجارية) على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في الدول المضيفة، واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي، وتكونت العينة من مجموعة من السياسات والممارسات الحكومية التي تم تحليلها كمياً ونوعياً. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن السياسات العامة الفعالة تسهم بشكل كبير في تعزيز بيئة الاستثمار وجذب الاستثمارات الأجنبية من خلال تقديم الحوافز المناسبة، وتبسيط اللوائح، وتحسين البنية التحتية، وضمان الاستقرار السياسي، والانخراط في اتفاقيات تجارية دولية. وأوصت الدراسة بضرورة تبني الحكومات لسياسات متكاملة وشاملة تعزز من ثقة المستثمرين وتدعم النمو الاقتصادي المستدام.

8.1 الفجوة البحثية:

تتفق الدراسة الحالية مع العديد من الدراسات السابقة في التأكيد على الدور المحوري الذي تلعبه السياسات الحكومية في تعزيز جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث بينت دراسة (Taghiyev, 2023) أن الحوافز الاستثمارية، وتبسيط اللوائح، وتحسين البنية التحتية، والاستقرار السياسي، كلها عوامل جوهرية لجذب الاستثمارات، كما دعمت دراسة (Baci et al. (2022 هذا التوجه من خلال إثبات تأثير مؤشرات مثل كفاءة الحكومة والتنظيم والاستقرار السياسي على تدفقات الاستثمار الأجنبي، وهو ما يمثل اتفاقاً مبدئياً مع فرضيات الدراسة الحالية.

وتتوافق الدراسة كذلك مع ما طرحته (Elhabashi et al. (2022 من حيث أهمية البعد الإدراكي لصورة الدولة لدى المستثمر الأجنبي، الناتجة عن الممارسات الحكومية في الجوانب القانونية والمالية

والتنموية، غير أن هذه الدراسة ركّزت على أثر تلك الممارسات على النية الاستثمارية في حين أن الدراسة الحالية تركز على تهيئة البيئة الاستثمارية الفعلية كمحور أحادي يُقاس بمتغيرات كمية تتعلق بالفعالية والجاهزية المؤسسية، وليس فقط بالإدراك والنية.

وعلى الرغم من أن بعض الدراسات مثل Zhang (2024) و Inam (2022) تناولت أثر السياسات الضريبية ضمن محددات الاستثمار، إلا أنها لم تتناول السياسات الحكومية بوصفها إطاراً شاملاً متعدد الأبعاد، بل ركّزت فقط على بُعد واحد، وهو ما يميز الدراسة الحالية التي تدمج بين أربعة أبعاد متكاملة (الحوافز، البيئة التنظيمية، البنية التحتية، الاستقرار السياسي والاقتصادي) في تحليلها لمساهمة الحكومة في تهيئة مناخ الاستثمار.

كما أن الدراسات مثل Du et al. (2022) و Jovanović et al. (2023) اعتمدت على نماذج كمية متقدمة لقياس الكفاءة الاستثمارية أو جودة الحكومة في سياقات آسيوية أو أوروبية، بينما تفتقر البيئة البحثية في المملكة العربية السعودية إلى دراسات كمية ميدانية حديثة تتناول العلاقة بين السياسات الحكومية وتهيئة بيئة الاستثمار من خلال استبيانات موجهة لعينة من المستثمرين أو المختصين، وهو ما تسعى هذه الدراسة لتغطيته.

بالتالي، فإن الفجوة البحثية الرئيسة التي تسدها الدراسة الحالية تتمثل في غياب دراسة تطبيقية ميدانية حديثة في السياق السعودي، تتناول أثر السياسات الحكومية بأبعادها الأربعة مجتمعة على تهيئة بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر، باستخدام منهجية كمية تستند إلى عينة محلية، مما يساهم في تقديم إطار عملي وتوصيات قابلة للتنفيذ لصنّاع القرار في المملكة، على خلاف معظم الدراسات السابقة التي إما ركّزت على بُعد واحد، أو تناولت دولاً ذات سياقات اقتصادية وتشريعية مختلفة.

9.1 المنطلقات النظرية للدراسة:

تحظى السياسات الحكومية بأهمية بالغة في تشكيل البيئة الاستثمارية داخل الدول، خاصة في ظل التنافس العالمي المتزايد على جذب رؤوس الأموال الأجنبية، وتُعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI)

من أهم أدوات تحفيز النمو الاقتصادي، ونقل التكنولوجيا، وتعزيز الإنتاجية، وخلق فرص عمل مستدامة. وفي هذا السياق، تلعب الحكومات دورًا محوريًا من خلال تبني سياسات وتشريعات ومبادرات من شأنها أن تبيئ بيئة آمنة ومحفزة للاستثمار الأجنبي، وهو ما دفع العديد من الدول إلى مراجعة وتطوير منظومتها القانونية والمؤسسية والاقتصادية بما يواكب متطلبات المستثمرين.

تشير الأدبيات إلى أن فعالية السياسات الحكومية في جذب الاستثمار الأجنبي لا تعتمد على عامل واحد فقط، بل على منظومة متكاملة تشمل الحوافز المالية والتشريعية، وتطوير البنية التحتية، وتوفير مناخ سياسي واقتصادي مستقر. وتتمثل أهمية هذه الدراسة في تحليل أثر هذه الأبعاد مجتمعة على تهيئة بيئة استثمارية جاذبة في المملكة العربية السعودية، في ظل التحولات الاقتصادية الطموحة التي تقودها رؤية المملكة 2030.

ثانيًا: السياسات الحكومية كمحور رئيس

⇐ الحوافز الاستثمارية

تُعد الحوافز الاستثمارية من أبرز أدوات جذب الاستثمار الأجنبي، وتشمل الإعفاءات الضريبية، وتخفيض الرسوم الجمركية، والدعم المباشر وغير المباشر، وتخصيص الأراضي بأسعار مدعومة، وغيرها من الحوافز التي تهدف إلى تقليل التكلفة على المستثمر وتعظيم العائد المتوقع، وقد أشارت دراسة Taghiyev (2023) إلى أن الحوافز المدروسة بعناية تسهم في تعزيز جاذبية الدولة أمام المستثمرين، شرط أن تكون مصحوبة بسياسات تنظيمية واضحة، وفي السياق السعودي تقدم "وزارة الاستثمار" حزمة من الحوافز ضمن مبادرة "استثمر في السعودية"، إلا أن مدى فاعلية هذه الحوافز لا يزال بحاجة إلى دراسة ميدانية تربط بين تلك الحوافز ومدى رضا المستثمرين الفعلي.

⇐ البيئة التنظيمية والتشريعية

تشكل القوانين والأنظمة المتعلقة بالاستثمار ركيزة أساسية في قرار المستثمر الأجنبي بالدخول إلى سوق معين. فسهولة تسجيل الشركات، وضمان حماية حقوق الملكية، وشفافية النظام القضائي، وسرعة

البت في النزاعات، كلها عوامل تعزز من ثقة المستثمر وتقلل من المخاطر، وقد خلصت دراسة Elhabashi et al. (2022) إلى أن الممارسات القانونية المتسقة والواضحة تلعب دورًا محوريًا في تشكيل صورة الدولة كوجهة استثمارية موثوقة، ويُعد قانون الاستثمار الأجنبي الجديد في المملكة نموذجًا على التطوير التشريعي الساعي لجذب المستثمرين، إلا أن التحديات البيروقراطية ومحدودية توحيد الأنظمة لا تزال تطرح تساؤلات حول فاعلية هذا البُعد في الواقع العملي.

← تطوير البنية التحتية

تُعد البنية التحتية المتطورة عاملاً أساسيًا في تحسين كفاءة العمليات التشغيلية للمستثمرين الأجانب، وتخفيض التكاليف اللوجستية. وتشمل البنية التحتية الموانئ، والطرق، والمناطق الصناعية، والطاقة، والاتصالات، وقد أظهرت دراسة Du et al. (2022) أن المناطق ذات البنية التحتية المتقدمة تكون أكثر جذبًا للاستثمارات الأجنبية، كما أن تحسين كفاءة الإنفاق على البنية التحتية يساهم في رفع كفاءة جاذبية الاستثمار، وفي المملكة العربية السعودية، شهدت مشاريع كبرى مثل نيوم والقدية والبحر الأحمر استثمارات ضخمة في البنية التحتية، مما يعزز جاهزيتها لجذب الاستثمار، إلا أن التباين بين المناطق المختلفة لا يزال قائمًا.

← الاستقرار السياسي والاقتصادي

يشكل الاستقرار أحد أهم العوامل الحاسمة في قرار المستثمر الأجنبي، حيث يساهم في تقليل المخاطر المستقبلية. فالاستقرار يشمل استقرار السياسات، واستمرار التشريعات، ووضوح الرؤية الاقتصادية، بالإضافة إلى الاستقرار الأمني والاجتماعي، وخلصت دراسة Jovanović et al. (2023) إلى أن مؤشر الاستقرار السياسي يرتبط إيجابيًا بجاذبية الاستثمار الأجنبي، كما أن تكلفة بدء الأعمال الجديدة تتراجع كلما زاد وضوح التوجهات الحكومية، وفي الحالة السعودية تُعد البيئة السياسية مستقرة نسبيًا، إلا أن تقلبات بعض الأنظمة الإجرائية أو الضريبية تؤثر على إدراك المستثمر لمستوى الاستقرار التشغيلي والاقتصادي على المدى البعيد.

ثالثاً: تهيئة بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر

تُعرف البيئة الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر على أنها مجموعة العوامل والمؤشرات التي تجعل مناخ الدولة مناسباً لدخول رؤوس الأموال الأجنبية وتأسيس الأعمال واستمرارها بفاعلية، وتتضمن هذه البيئة عناصر مثل: وضوح القوانين، سهولة تأسيس الأعمال، توفر البنية التحتية، الاستقرار، شفافية الإجراءات، وضمانات الحماية القانونية.

ويُقاس هذا المتغير غالباً من خلال مؤشرات دولية مثل "مؤشر سهولة ممارسة الأعمال" الصادر عن البنك الدولي، و"مؤشر التنافسية العالمية"، وكذلك من خلال تدفقات الاستثمار الفعلية إلى الدولة، ومدى استقرارها خلال فترة زمنية، وتؤكد دراسة (Arteaga-Alcívar (2024 أن البيئة الاستثمارية لا تُقاس فقط بحجم الحوافز، بل بمدى تكامل السياسات الحكومية ومرونتها وتنسيقها مع القطاع الخاص.

وفي ضوء هذه المعطيات، تسعى الدراسة الحالية إلى قياس البيئة الجاذبة للاستثمار كمحور واحد، بالاستناد إلى إدراك المستثمرين والمختصين مدى جاهزية البيئة السعودية من حيث السياسات الحكومية والأنظمة والبنية التحتية والاستقرار المؤسسي، بما يوفر أداة تقييم شاملة تدعم صانع القرار.

رابعاً: العلاقة بين السياسات الحكومية وتهيئة البيئة الاستثمارية

تؤكد الأدبيات أن العلاقة بين السياسات الحكومية وتهيئة البيئة الاستثمارية هي علاقة طردية، بمعنى أن تحسين فعالية السياسات الحكومية يؤدي إلى تعزيز جاذبية الدولة للاستثمار الأجنبي المباشر. وتشير دراسة (Shahnawaz (2022 إلى أن التزام الحكومة الفعلي والمستمر تجاه المستثمرين، ومرونة السياسات، وتوجيهها طويل المدى، يسهم بشكل مباشر في تعزيز استقرار الاستثمارات واستمرارها. كما توصلت دراسة (Inam (2022 إلى أن عدم استقرار السياسات أو غموضها يؤدي إلى تراجع ثقة المستثمرين، حتى في وجود حوافز ظاهرية.

وبالتالي، فإن بناء بيئة جاذبة للاستثمار في المملكة العربية السعودية يتطلب انسجامًا بين كافة الأبعاد: حوافز واضحة، أنظمة تنظيمية مرنة، بنية تحتية فعالة، واستقرار سياسي واقتصادي، وهو ما تسعى الدراسة الحالية إلى قياسه وتحليله ميدانيًا من خلال أدوات كمية..

10.1 المنهجية وطرق البحث:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لكونه الأنسب لطبيعة الموضوع، حيث يسعى إلى وصف الظاهرة المدروسة وتحليل أبعادها وعلاقاتها، من خلال جمع البيانات الميدانية وتحليلها إحصائيًا لاستخلاص النتائج وتفسيرها في ضوء أهداف الدراسة وفرضياتها.

وقد تم استخدام المنهج الوصفي بهدف رصد واقع السياسات الحكومية وأثرها على تهيئة بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر، بينما تم توظيف التحليل الإحصائي لاختبار الفرضيات المتعلقة بعلاقة كل بعد من أبعاد السياسات الحكومية (الحوافز الاستثمارية، البيئة التنظيمية والتشريعية، تطوير البنية التحتية، الاستقرار السياسي والاقتصادي) بتهيئة البيئة الاستثمارية في المملكة.

11.1 مجتمع وعينة الدراسة

سيتمكون مجتمع الدراسة من جميع المستثمرين الأجانب، وممثلي الشركات الأجنبية، والمهنيين العاملين في مجال الاستثمار داخل المملكة العربية السعودية، وذلك في القطاعات الحيوية ذات العلاقة بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مثل: الصناعة، والطاقة، والتقنية، والخدمات، والمجالات المالية. كما سيشمل المجتمع موظفي الهيئات الحكومية المعنية بالاستثمار، كوزارة الاستثمار، وهيئات المناطق الاقتصادية الخاصة، والغرف التجارية، بهدف الحصول على رؤية شاملة حول فاعلية السياسات الحكومية في تهيئة بيئة استثمارية جاذبة.

وبناءً على البيانات الرسمية الصادرة عن وزارة الاستثمار، يُقدّر عدد الشركات الأجنبية العاملة في المملكة بنحو 15,000 شركة حتى نهاية عام 2024. وعليه، سيتم تحديد حجم العينة باستخدام معادلة

كرجسي ومورغان (Krejcie & Morgan, 1970) ، حيث تُشير المعادلة إلى أن الحجم المناسب للعينة من مجتمع يبلغ 15,000 مفردة هو 375 مفردة على الأقل عند مستوى ثقة 95% وهامش خطأ $\pm 5\%$

سيتم توزيع ما يقارب 400 استبانة لضمان الحصول على عدد كافٍ من الاستجابات الصالحة، ومن المتوقع أن يتم استرجاع ما لا يقل عن 381 استبانة صالحة للتحليل الإحصائي بعد عملية التدقيق والمراجعة.

12.1 مصادر جمع البيانات

- المصادر الثانوية: وتشمل البيانات والمعلومات الموجودة في الكتب والمراجع، والرسائل الجامعية وأوراق العمل والمجلات والدوريات والمؤتمرات العلمية وورش العمل، بالإضافة إلى التقارير المنشورة وغير المنشورة التي تناولت الموضوع في مختلف المؤسسات ذات الصلة.
- المصادر الأولية: اعتمدت الدراسة على الاستبانة كأداة رئيسية في جمع البيانات من مصادرها والتي تم تصميمها خصيصاً لهذا الغرض على Google Forms وإرسال رابطها إلى مجتمع البحث.

13.1 أدوات الدراسة:

سيتم استخدام الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات في هذه الدراسة، نظراً لملاءمتها لطبيعة الموضوع واعتمادها على قياس تصورات وتوجهات المستثمرين الأجانب والمختصين تجاه فاعلية السياسات الحكومية في تهيئة بيئة استثمارية جاذبة داخل المملكة العربية السعودية. وتم تصميم الاستبانة بناءً على مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة، لتشمل جميع أبعاد المتغير المستقل (السياسات الحكومية) والمحور التابع (جاذبية بيئة الاستثمار).

مكونات الاستبانة:

تتكوّن الاستبانة من قسمين رئيسيين:

1. البيانات الديموغرافية:

يشمل هذا القسم معلومات عامة عن المشارك، مثل: الجنس، الفئة العمرية، الجنسية، القطاع الاستثماري، سنوات الخبرة في الاستثمار، حجم الشركة، موقعها الجغرافي داخل المملكة.

2. محاور الدراسة الأساسية:

- المتغير المستقل: السياسات الحكومية، ويتكون من أربعة أبعاد:
 - السياسات القانونية والتنظيمية.
 - السياسات المالية.
 - السياسات المتعلقة بالتنمية البشرية.
 - السياسات الترويجية والتسويقية.
 - المتغير التابع: جاذبية بيئة الاستثمار كمحور أحادي يقيس انطباعات المستثمرين حول مدى رغبتهم في التوسع أو البدء باستثمارات جديدة داخل المملكة.
- مقياس الإجابة: سيتم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس استجابات المبحوثين، بدرجات تتراوح بين (1): لا أوافق بشدة – (2) لا أوافق – (3) محايد – (4) أوافق – (5) أوافق بشدة.

14.1 الأساليب الإحصائية المستخدمة

- تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية لتحقيق أهداف الدراسة:
- معامل "ألفا كرونباخ" لقياس ثبات أداة الدراسة ومعامل الارتباط بيرسون لقياس صدق أداة الدراسة والعلاقة بين المتغيرات
 - التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري المتعلقة بمتغيرات الدراسة ولجميع الاستجابات على فقرات الاستبيان.
 - معامل الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر كل بعد من أبعاد المتغير المستقل على المتغير التابع

15.1 حدود الدراسة:

- حدود موضوعية: تقتصر الدراسة على تحليل أثر السياسات الحكومية في جوانب محددة تتمثل في: السياسات القانونية، والسياسات المالية، وسياسات التنمية البشرية، والسياسات الترويجية، دون التطرق إلى بقية العوامل المؤثرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مثل: البنية التحتية أو الاستقرار السياسي أو موقع الدولة الجغرافي..
- حدود مكانية: تُطبّق الدراسة في المملكة العربية السعودية، وتهدف تقييم فعالية السياسات الحكومية من وجهة نظر المستثمرين الأجانب الحاليين أو المحتملين في مدن رئيسية مثل: الرياض، جدة، والدمام.
- حدود زمنية: تم إعداد الدراسة في عام 2025.
- حدود بشرية: يقتصر مجتمع الدراسة على عينة من المستثمرين الأجانب العاملين في المملكة العربية السعودية أو ممثليهم الرسميين، دون إشراك صانعي السياسات أو المستثمرين المحليين.

الفصل الثاني: الإطار النظري

المبحث الأول: السياسات الحكومية

1.1.2 التمهيد

تُعد السياسات الحكومية أحد أهم الأدوات التي تعتمد عليها الدول في إدارة مواردها وتوجيه مسارات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فهي تمثل الإطار العام الذي تُترجم من خلاله إرادة الدولة إلى قرارات وإجراءات عملية تستهدف تحقيق المصلحة العامة، وتوجيه النشاط الاقتصادي بما يتوافق مع الرؤى الاستراتيجية الوطنية. وتكتسب السياسات الحكومية أهميتها المتزايدة في ظل التحولات العالمية المتسارعة التي تشهدها بيئة الاقتصاد الدولي، والتي تفرض على الحكومات تبني نهج أكثر مرونة وابتكارًا في إدارة الشؤون العامة.

لقد أصبحت السياسة الحكومية في العصر الحديث ليست مجرد قرارات تنفيذية آنية، بل منظومة متكاملة من التشريعات، والمؤسسات، والإجراءات التي تُعنى بتعظيم الكفاءة الاقتصادية وتحسين جودة الحياة. كما أن السياسات الحكومية تشكل القاعدة التي تستند إليها الدولة في جذب الاستثمارات، وتحفيز النمو، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي (علي، 2024).

وتبرز الأدبيات الحديثة أن فاعلية السياسات الحكومية تتوقف على مدى تكامل أبعادها الاقتصادية والتنظيمية، وقدرتها على توفير بيئة استثمارية ملائمة ومحفزة. فالدولة التي تُعيد صياغة سياساتها بما يتماشى مع المتغيرات الإقليمية والدولية، تكون أكثر قدرة على تحقيق التنمية المستدامة وتحفيز القطاع الخاص، وجذب الاستثمارات الأجنبية التي تُعد أحد المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي طويل الأمد. (Taghiyev, 2023)

وفي السياق العربي، تزايد الاهتمام الأكاديمي بتحليل دور السياسات الحكومية في دعم بيئات الاستثمار والتنمية، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية التي واجهتها العديد من الدول خلال العقود

الأخيرة. حيث أشارت دراسات متعددة إلى أن نجاح السياسات الحكومية في تحقيق أهدافها التنموية يتطلب وضوحاً في الرؤية، وتنسيقاً مؤسسياً فعالاً، وآليات متابعة وتقييم مستمرة (أزروال ولعجال، 2021).

أما في المملكة العربية السعودية، فقد اتخذت السياسات الحكومية منحى استراتيجياً جديداً منذ إطلاق رؤية السعودية 2030، والتي استهدفت بناء اقتصاد متنوع ومستدام قائم على التنافسية والاستثمار. فقد سعت الحكومة السعودية إلى تطوير منظومة سياسات شاملة تدمج بين الأطر التشريعية، والحوافز الاستثمارية، والبنية التحتية المتقدمة، في سبيل تعزيز موقع المملكة كوجهة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر. ومن ثم، فإن فهم طبيعة السياسات الحكومية وأبعادها المختلفة يُعد مدخلاً أساسياً لتحليل أثرها في تهيئة بيئة جاذبة للاستثمار، وهو ما تسعى هذه الدراسة إلى تناوله بعمق نظري وتحليلي.

2.1.2 مفهوم السياسات الحكومية

يُعد مفهوم السياسات الحكومية من المفاهيم المحورية في العلوم الإدارية والسياسية، لما له من ارتباط وثيق بعملية صنع القرار العام وتوجيه الأداء المؤسسي للدولة، وقد تنوّعت تعريفات الباحثين له تبعاً للزاوية التي تناولوه منها، إلا أنها تتفق في جوهرها على أنّ السياسات الحكومية تمثل الإطار المنظم لتوجهات الدولة وأدواتها في إدارة شؤون المجتمع والاقتصاد.

فقد عرّف باكير والحوامدة (2023) السياسات الحكومية بأنها «العملية التي تتضمن صياغة الخطط العامة واتخاذ القرارات التنفيذية لتوجيه عمل المؤسسات الحكومية نحو تحقيق الأهداف الاستراتيجية للدولة، ضمن بيئة تتسم بالتعقيد والتغير المستمر».

أما أزروال ولعجال (2021) فقد تناولوا المفهوم من منظور الحوكمة، حيث عرفا السياسات الحكومية بأنها «مجموعة التدخلات الرسمية التي تقوم بها الدولة من خلال مؤسساتها المختلفة لتنظيم المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق التوازن بين المصالح العامة والخاصة، في إطار قانوني وتنظيمي محدد».

بينما قدّم عثمانى (2022) تعريفًا يُركّز على الطبيعة التشاركية لصنع السياسات، معتبرًا أنها «عملية تفاعلية بين الدولة والمجتمع، تهدف إلى صياغة برامج ومبادرات تعكس حاجات المواطنين وتستجيب للمتغيرات البيئية والتنموية

و يرى أحمد وسامي (2023) أن السياسات الحكومية تمثل «مجموعة الخطط والبرامج والقرارات التي تتخذها الدولة لتحسين نوعية الحياة وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أما الدرابيع وأبو زيادة (2024) فقد قدّمَا تعريفًا مؤسسيًا يؤكد على الشمولية والاستدامة، حيث اعتبروا أن السياسات الحكومية هي «الإطار العام الذي يحدد أولويات الدولة التنموية، ويترجم رؤيتها الاستراتيجية إلى خطط تنفيذية قابلة للقياس والمتابعة، ضمن منظومة مؤسسية متكاملة تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة.

و يرى علي (2024) أن السياسات الحكومية تمثل «مجموعة القرارات والتوجهات التي تعتمد عليها الدولة لإدارة مواردها المالية والبشرية والطبيعية، بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وترشيد الإنفاق العام.

و يعرف Taghiyev (2023) السياسات الحكومية بأنها «مجموعة الإجراءات والتدابير التي تنفذها الحكومات لتهيئة بيئة جاذبة للاستثمار، وتعزيز القدرة التنافسية من خلال الإصلاحات القانونية والتنظيمية والمالية». بينما يؤكد Du وآخرون (2022) على أن السياسات الحكومية هي «الإطار الذي تضعه الدولة لتنظيم العلاقة بين النشاط الاقتصادي والأبعاد البيئية والتنموية، بما يضمن تحقيق التنمية المستدامة دون الإضرار بجاذبية الاستثمار.

كذلك أوضح Jovanović وآخرون (2023) أن جودة السياسات الحكومية تُقاس بمدى كفاءة الحكومة وشفافيتها واستقرارها المؤسسي، إذ أن ذلك يشكل أحد أبرز العوامل المحددة لجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية والمتقدمة على السواء.

في ضوء ما سبق، يرى الباحث أن السياسات الحكومية يمكن تعريفها بأنها:

مجموعة من التوجهات والقرارات والخطط التي تتبناها الدولة وتنفذها مؤسساتها المختلفة، بهدف إدارة الموارد الوطنية وتوجيه النشاط الاقتصادي والاجتماعي لتحقيق التنمية المستدامة، عبر منظومة تنظيمية وتشريعية مرنة، توازن بين الكفاءة الاقتصادية والاستقرار السياسي والاجتماعي.

3.1.2 أهمية السياسات الحكومية

تنبع أهمية السياسات الحكومية من كونها الأداة المركزية التي تمكّن الدولة من توجيه مسارها التنموي وتحديد أولوياتها الاستراتيجية في ضوء التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فهي تمثل الجسر الذي يربط بين الرؤية الوطنية من جهة، والبرامج التنفيذية والنتائج الفعلية من جهة أخرى. ومن خلال السياسات الحكومية يتم تحويل التوجهات العامة للدولة إلى خطط عملية قابلة للتنفيذ، بما يُسهم في إدارة الموارد وتحقيق التوازن بين متطلبات النمو والاستقرار.

وتُعد السياسات الحكومية المحرك الأساسي لتحقيق التنمية المستدامة، كونها تتضمن منظومة متكاملة من الإجراءات التشريعية والتنظيمية والمؤسسية التي تُعزز الكفاءة الاقتصادية وتُحقق العدالة الاجتماعية. كما تسهم في توجيه القطاعات الاقتصادية نحو مجالات أكثر إنتاجية، وتدعم البيئة الاستثمارية عبر توفير المناخ المناسب لجذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية (الدرايع وأبو زيادة، 2024).

ويشير أحمد وسامي (2023) إلى أن أهمية السياسات الحكومية تتجلى في قدرتها على تحقيق مجموعة من الغايات الجوهرية للدولة، يمكن إبرازها في النقاط التالية:

1. تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة: إذ تمكّن السياسات الحكومية من وضع الخطط الاستراتيجية التي تُوجّه الاقتصاد نحو التنوع والإنتاجية العالية، بما يُسهم في تحسين مستويات المعيشة وتقليص الفوارق الاجتماعية.
2. تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي: فالسياسات الرشيدة تعمل على إدارة الموارد المالية والبشرية بكفاءة، مما يعزز الثقة بالاقتصاد الوطني، ويحد من التقلبات الناتجة عن الأزمات المحلية أو الخارجية.

3. تعزيز جودة الحياة للمواطنين: من خلال تصميم برامج وسياسات تُعنى بتحسين الخدمات العامة في مجالات الصحة، والتعليم، والبنية التحتية، والتنمية الريفية، بما يدعم العدالة الاجتماعية والاستدامة.

4. جذب الاستثمارات وتنمية القطاع الخاص: حيث تُسهم السياسات الحكومية في توفير الحوافز والمزايا التنافسية للمستثمرين، وتبسيط الإجراءات الإدارية، وتطوير البنية التشريعية التي تضمن الشفافية وحماية حقوق الملكية.

ومن جانبه، يرى علي (2024) أن أهمية السياسات الحكومية تنبع من كونها الإطار الذي تُبنى عليه الموازنات العامة للدولة، حيث تُسهم في ترشيد النفقات وتوجيه الموارد نحو القطاعات ذات الأولوية الاقتصادية، كالعليم والبنية التحتية والطاقة. كما أنها تمكّن الدولة من السيطرة على مستويات التضخم والعجز المالي عبر أدوات السياسة المالية والاقتصادية، وهو ما يُعزز مناعة الاقتصاد الوطني في مواجهة التقلبات.

ويرى باكير والحوامة (2023) أن السياسات الحكومية تشكّل عنصرًا محوريًا في تعزيز فعالية التخطيط الاستراتيجي داخل مؤسسات الدولة، لأنها تضمن اتساق القرارات اليومية مع الأهداف طويلة المدى. ويضيف الباحثان أن أهميتها تكمن أيضًا في تعزيز مبدأ الاستشراف الحكومي الذي يسمح بتوقع التحديات المستقبلية وتطوير آليات استباقية للتعامل معها.

رى الباحث أن أهمية السياسات الحكومية تتجاوز دورها كأداة تنفيذية، لتُصبح محورًا استراتيجيًا في بناء الدولة الحديثة، لأنها تُجسّد العلاقة بين الإدارة العامة والتنمية المستدامة، وبين الرؤية الوطنية والواقع الاجتماعي والاقتصادي، كما أنها تُعتبر المكوّن الأهم في بناء الثقة بين الدولة والمجتمع، إذ من خلالها تُترجم التوجهات السياسية إلى إنجازات ملموسة تعود بالنفع على المواطنين والمستثمرين على حد سواء.

4.1.2 أهداف السياسات الحكومية

تُعَدّ السياسات الحكومية الأداة الرئيسة التي تُترجم من خلالها الدولة رؤيتها المستقبلية إلى غايات محددة وأهداف عملية. فوظيفتها لا تقتصر على تنظيم النشاط الاقتصادي أو الاجتماعي، بل تمتد لتشمل

تحديد الاتجاه العام للتنمية الوطنية، ورسم المسارات التي تُمكن الدولة من تحقيق مصالحها العليا داخليًا وخارجيًا. ومن ثم، فإن تحديد الأهداف يُعدّ جوهر السياسة الحكومية، إذ يوفر الإطار المرجعي الذي يوجّه عمليات التخطيط والتنفيذ والتقييم في المؤسسات العامة.

إن أهداف السياسات الحكومية تتباين تبعًا لطبيعة النظام السياسي والاقتصادي، غير أنها تتقاطع في محور أساسي هو تحقيق التنمية المستدامة والرفاه الاجتماعي. فالسياسة الحكومية الناجحة هي التي تُعبر عن إدراك دقيق لأولويات المجتمع، وتستجيب للمتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية، وتوازن بين النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي (الدرايع وأبو زيادة، 2024).

ويشير أحمد وسامي (2023) إلى أن أهداف السياسات الحكومية يمكن تصنيفها في أربعة محاور رئيسية مترابطة:

1. تحقيق النمو الاقتصادي المستدام: إذ تُسهم السياسات الحكومية في تحفيز الإنتاج الوطني، وتنويع القاعدة الاقتصادية، وخلق فرص عمل جديدة، من خلال دعم القطاعات ذات القيمة المضافة العالية وتشجيع الابتكار والاستثمار.
2. تحقيق العدالة الاجتماعية وتقليص الفوارق الطبقيّة: عبر تبني برامج دعم وتوزيع عادل للموارد، وضمان وصول الخدمات العامة لجميع فئات المجتمع، وهو ما يُعزّز من التماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي.
3. تحسين جودة الخدمات العامة ورفع كفاءة الإدارة الحكومية: من خلال إصلاح الجهاز الإداري للدولة، وتبني مفاهيم الحوكمة، والشفافية، والمساءلة، بما يعزز كفاءة الأداء العام ورضا المواطنين.
4. تعزيز الانفتاح الاقتصادي والتكامل الدولي: حيث تهدف السياسات الحكومية إلى دعم الشراكات الاقتصادية الإقليمية والعالمية، وجذب الاستثمارات الأجنبية، ورفع القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني.

ويرى باكير والحوامدة (2023) أن من أبرز أهداف السياسات الحكومية في العصر الحديث هو تحقيق التوافق بين التخطيط الاستراتيجي وصنع القرار العام، بحيث تتحول السياسات من مجرد استجابة

للأزمات إلى أداة استباقية للتعامل مع التحديات المستقبلية. كما يؤكد الباحثان أن وجود أهداف واضحة ومحددة يُسهم في بناء ثقافة مؤسسية قائمة على الرؤية والمساءلة، ويمنع تضارب القرارات التنفيذية بين المستويات الحكومية المختلفة.

5.1.2 أبعاد السياسات الحكومية

تم تحديد أبعاد السياسات الحكومية في هذه الدراسة استنادًا إلى ما ورد في عددٍ من الدراسات الحديثة التي تناولت مفهوم السياسة العامة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية وجذب الاستثمارات، ومن أبرزها دراسة الدرابيع وأبو زيادة (2024) التي أكدت على أن فاعلية السياسات الحكومية تُقاس بمدى تكاملها المؤسسي وتشعبها في مجالات اقتصادية وتنظيمية متعددة، ودراسة أزروال ولعجال (2021) التي ركزت على دور الفواعل الرسمية في تقييم السياسات العامة، ودراسة Taghiyev (2023) التي أبرزت العلاقة بين الإصلاحات الحكومية وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. كما دعمتها دراسات أخرى مثل Du وآخرون (2022) و Jovanović وآخرون (2023) التي تناولت جودة الحكومة والبيئة التشريعية بوصفهما محددتين رئيسيين لجاذبية الاستثمار.

وبناءً على ذلك، تم حصر أبعاد السياسات الحكومية في أربعة محاور رئيسية مترابطة، هي: الحوافز الاستثمارية، البيئة التنظيمية والتشريعية، تطوير البنية التحتية، والاستقرار السياسي والاقتصادي.

☑ الحوافز الاستثمارية

تُعدّ الحوافز الاستثمارية من أبرز الأدوات التي تعتمد عليها الحكومات في سياستها الاقتصادية لتحفيز النشاط الاستثماري المحلي والأجنبي، فهي تمثل مجموعة من التسهيلات المالية والضريبية والتنظيمية التي تُمنح للمستثمرين بهدف تشجيعهم على إقامة مشاريع إنتاجية تساهم في دعم النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل. ويشير Arteaga-Alcívar (2024) إلى أن السياسات الحكومية في مجال الحوافز الضريبية تشكل إحدى الوسائل الفعالة لتعزيز القدرة التنافسية للدولة، إذ تتيح تخفيضات أو

إعفاءات ضريبية للمستثمرين في القطاعات الاستراتيجية، مما يُخفف من تكاليف الاستثمار ويزيد من العائد المتوقع.

ويرى (Taghiyev (2023 أن الحوافز الاستثمارية لا تقتصر على الامتيازات المالية، بل تشمل أيضاً الاستقرار التنظيمي، وتبسيط الإجراءات الإدارية، وضمان حقوق الملكية الفكرية، وهي جميعها عناصر تُسهم في رفع درجة الثقة لدى المستثمر الأجنبي. كما أن الحكومات التي تُصمم حوافزها بناءً على تحليل دقيق لمتطلبات السوق واحتياجات المستثمرين، تكون أكثر قدرة على تحقيق الاستدامة في تدفقات رأس المال الأجنبي.

وفي السياق ذاته، أشار (Inam (2022 إلى أن فعالية الحوافز الاستثمارية تعتمد على مدى تكاملها مع بقية عناصر السياسة الحكومية، بحيث لا تُقدّم بشكل انتقائي أو ظرفي، بل تُدرج ضمن استراتيجية تنموية متكاملة تضمن التوازن بين جذب الاستثمار وتحقيق العدالة الاقتصادية ، فإن الحوافز الاستثمارية تشكّل بُعداً استراتيجياً يعبر عن مدى التزام الدولة بخلق بيئة تنافسية عادلة ومحفزة، تسهم في بناء الثقة مع المستثمرين وتعزيز مكانة الدولة في الاقتصاد العالمي

☑ البيئة التنظيمية والتشريعية

تمثل البيئة التنظيمية والتشريعية الإطار القانوني الذي يحكم العلاقة بين الدولة والمستثمرين، وتُعد من أهم الأبعاد المؤثرة في نجاح السياسات الحكومية. فوجود منظومة تشريعية واضحة ومستقرة يُعزز من ثقة المستثمرين ويحد من المخاطر القانونية والإدارية. ويؤكد Jovanović وآخرون (2023) أن جودة البيئة التشريعية تُعتبر عاملاً حاسماً في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ تُعبر عن كفاءة مؤسسات الدولة وقدرتها على تطبيق القانون بعدالة وشفافية، كما أن السياسات الحكومية التي تقوم على مبدأ الوضوح في اللوائح والإجراءات، واستقلال القضاء الإداري، وحماية حقوق المستثمرين، تميل إلى تحقيق مستويات أعلى من الجاذبية الاستثمارية.

وفي هذا السياق، يُبرز Du وآخرون (2022) أن اللوائح البيئية والتنظيمية المتوازنة تُسهم في خلق بيئة استثمارية مستدامة، إذ تضمن تحقيق التوازن بين النشاط الاقتصادي وحماية الموارد الطبيعية. كما أن تبني الحكومات لمعايير حوكمة فعّالة في المؤسسات العامة يحد من الفساد الإداري ويُعزز من الكفاءة المؤسسية.

أما في السياق العربي، فقد أوضح عثمانى (2022) أن تطور البيئة التنظيمية في الدول النامية يُعدّ مؤشراً على نضج السياسة العامة، إذ يُظهر مدى قدرة الدولة على إدارة شؤونها الاقتصادية والاجتماعية ضمن إطار قانوني منضبط، فكلما اتسمت القوانين بالمرونة والوضوح، ازدادت قدرة الدولة على استقطاب استثمارات طويلة الأمد.

ومن ثم، فإن البيئة التنظيمية والتشريعية تُعتبر العمود الفقري للسياسات الحكومية، لأنها تُحدد ملامح التفاعل بين الدولة والقطاع الخاص، وتشكل الأساس لتحقيق الثقة والاستقرار في السوق المحلي والدولي.

✓ تطوير البنية التحتية

يُعتبر تطوير البنية التحتية من الأبعاد الحيوية للسياسات الحكومية، لما له من تأثير مباشر على جذب الاستثمارات وتعزيز التنافسية الاقتصادية، فتوفر شبكات النقل الحديثة، والطاقة المستقرة، والبنية الرقمية المتطورة، تُعد من العوامل التي تُحدد مدى جاذبية الدولة للمستثمرين الأجانب (فاضل والبطاط، 2022).

ويشير Elhabashi وآخرون (2022) إلى أن السياسات الحكومية الفعّالة في مجال البنية التحتية تُمكن الدولة من بناء علامة استثمارية وطنية، إذ تنقل للمستثمرين صورة عن الجاهزية المؤسسية والقدرة على تيسير العمليات اللوجستية. كما أن تطوير المدن الصناعية والموانئ والمناطق الاقتصادية الخاصة يُعتبر أحد أشكال تطبيق السياسة الحكومية لتحفيز الاستثمار المباشر.

ويرى الدليبي وحسين (2022) أن الاستثمار الحكومي في البنية التحتية يُعدّ ركيزة لتحفيز النمو في القطاعات الإنتاجية، لأن البنية التحتية المتكاملة تقلل من تكاليف التشغيل والنقل، وتُعزّز من كفاءة سلاسل الإمداد. كما أن الحكومات التي تتبنى سياسات ذكية للبنية التحتية كالمناطق الذكية والموانئ الرقمية—تُحقق ميزة تنافسية طويلة الأمد في سوق الاستثمارات العالمية.

أما في السياق السعودي، فإن تطوير البنية التحتية يُمثل أحد المحاور الرئيسة لرؤية 2030، حيث استثمرت الدولة بشكل مكثف في مشروعات النقل، والطاقة المتجددة، والمناطق الاقتصادية الخاصة، إدراكاً منها بأن البنية التحتية القوية هي القاعدة التي تُبنى عليها بيئة الاستثمار المستدامة.

فإن تطوير البنية التحتية يُعدّ بعداً استراتيجياً للسياسات الحكومية، إذ يجسد العلاقة بين التخطيط الاقتصادي طويل الأمد وتحقيق الكفاءة الإنتاجية والقدرة التنافسية.

☑ الاستقرار السياسي والاقتصادي

يُعتبر الاستقرار السياسي والاقتصادي أحد أهم الأبعاد التي تُحدد نجاح السياسات الحكومية، إذ يُشكّل الإطار الضامن لتطبيقها واستمراريتها، فالدول التي تنعم ببيئة سياسية مستقرة واقتصاد قوي تكون أكثر جذباً للاستثمارات، وأكثر قدرة على تنفيذ برامجها التنموية بكفاءة.

ويشير Taghiyev (2023) إلى أن المستثمرين الدوليين يُولون أهمية قصوى لمستوى الاستقرار السياسي والاقتصادي في الدولة المضيفة، لأنه يعكس مدى استمرارية السياسات الحكومية ويُقلل من المخاطر المستقبلية. أما Baci وآخرون (2022) فيرون أن الاستقرار السياسي يُعدّ الشرط المسبق لأي سياسة حكومية فعّالة، لأن الاضطرابات السياسية تُضعف الثقة وتُربك الأسواق، مهما كانت القوانين والحوافز جاذبة.

كما يرى Shahnawaz (2022) أن التزام الدولة بسياسات اقتصادية متسقة وشفافة يُعزّز من متانة الاقتصاد الوطني، ويُطمئن المستثمرين إلى قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها طويلة الأجل، فالاستقرار المالي والسياسي هو الركيزة التي تُبنى عليها الثقة في مؤسسات الدولة وفي البيئة الاستثمارية ككل.

وفي السياق العربي، أكد سعيد (2022) أن قدرة الدول على مواجهة الأزمات—مثل جائحة كورونا—تُعدّ مقياسًا فعليًا لمدى استقرار سياساتها الحكومية وقدرتها على الاستجابة للتحديات دون الإضرار بجاذبيتها الاستثمارية.

6.1.2 استراتيجيات تفعيل السياسات الحكومية

تُعد استراتيجيات تفعيل السياسات الحكومية بمثابة الجسر الذي يربط بين مرحلة صياغة السياسة العامة ومرحلة تنفيذها على أرض الواقع، وهي الإطار الذي يُحوّل الرؤى والخطط الحكومية إلى نتائج قابلة للقياس والملاحظة. فبدون استراتيجية تنفيذ فعّالة، تبقى السياسات العامة مجرد وثائق نظرية لا تحقق أهدافها التنموية. لذلك، فإن نجاح السياسات الحكومية يتوقف على تبني استراتيجيات متكاملة تجمع بين الكفاءة المؤسسية، والشفافية، والمساءلة، والابتكار الإداري (باكير والحوامدة، 2023).

وتشير دراسة الدراييع وأبو زيادة (2024) إلى أن عملية تفعيل السياسات الحكومية تمر بعدة مراحل متداخلة، تبدأ من تحديد الأهداف التنفيذية الدقيقة، مرورًا بتعبئة الموارد البشرية والمالية، وصولًا إلى المتابعة والتقييم المستمر للأداء. وتبرز الدراسة أن نجاح هذه العملية يعتمد على وجود رؤية استراتيجية شاملة تتكامل فيها الأبعاد التشريعية والتنظيمية والمؤسسية.

وفي هذا السياق، يمكن تحديد أهم الاستراتيجيات التي تُسهم في تفعيل السياسات الحكومية بما يتناسب مع طبيعة التحولات الاقتصادية الحديثة، كما يلي:

☒ استراتيجية التخطيط الاستراتيجي المتكامل

يُعدّ التخطيط الاستراتيجي أحد أهم الأدوات التي تضمن اتساق السياسات الحكومية مع الأهداف الوطنية بعيدة المدى. ويشير باكير والحوامدة (2023) إلى أن اعتماد الحكومات على التخطيط الاستراتيجي يسهم في تحويل السياسات العامة من ردود أفعال ظرفية إلى برامج تنموية منظمة مبنية على تحليل علمي للبيئة الداخلية والخارجية. كما يُساعد هذا النهج في تحديد أولويات الإنفاق العام وتوجيه الموارد نحو القطاعات الأكثر تأثيرًا في النمو الاقتصادي.

ويرى أزروال ولعجال (2021) أن التخطيط الاستراتيجي يُعدّ أداة تنسيق رئيسية بين مؤسسات الدولة، إذ يُسهم في تقليل الازدواجية في القرارات والسياسات، ويُعزز من فعالية الأداء المؤسسي. كما أنه يتيح للجهات الحكومية القدرة على استشراف المستقبل ووضع بدائل مرنة لمواجهة الأزمات المحتملة.

وفي السياق السعودي، يتجلى هذا التوجه من خلال تطبيق مبادئ رؤية السعودية 2030، التي وضعت إطارًا وطنيًا للتخطيط الاستراتيجي القائم على التنوع الاقتصادي والتحول الرقمي والحوكمة الفعّالة. فالتكامل بين الخطط القطاعية ضمن رؤية موحدة يُعدّ نموذجًا متقدمًا لتفعيل السياسات الحكومية بصورة عملية ومستدامة.

✓ استراتيجية الحوكمة والشفافية

تُعدّ الحوكمة من أبرز الاستراتيجيات الحديثة التي تُعزز فاعلية السياسات الحكومية، لأنها تضمن وضوح الأدوار، ومساءلة الأجهزة التنفيذية، وتحقيق العدالة في توزيع الموارد. وتشير دراسة عثمان (2022) إلى أن تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة—كالمساءلة، والنزاهة، والمشاركة، والشفافية—يُعزز ثقة المواطنين والمستثمرين في مؤسسات الدولة، ويُقلل من فرص الفساد الإداري والمالي.

ويؤكد Jovanović وآخرون (2023) أن الحوكمة الجيدة تُعدّ متغيرًا وسيطًا مهمًا بين جودة الحكومة وجاذبية الاستثمار، حيث إن الدول التي تتبنى أنظمة رقابة فعالة وتنشر بياناتها بشفافية تجذب استثمارات أكبر وأكثر استدامة. كما أن الحوكمة تُسهم في رفع كفاءة الجهاز الإداري وتمكين القيادات الحكومية من اتخاذ قرارات مبنية على الأدلة والتحليل العلمي.

وفي التجربة السعودية، تبنت الدولة العديد من المبادرات لتكريس ممارسات الحوكمة، مثل إنشاء هيئة الرقابة ومكافحة الفساد (نزاهة)، وتطوير منصة اعتماد الإلكترونيات لمتابعة الإنفاق الحكومي، وهي أدوات تعزز من انضباط السياسات المالية والإدارية وتزيد من كفاءة تنفيذها.

☑ استراتيجية التحول الرقمي والإدارة الذكية

يُشير الحمداني (2024) إلى أن التحول الرقمي أصبح أحد أعمدة تفعيل السياسات الحكومية الحديثة، إذ يتيح تسريع الإجراءات، وتبسيط المعاملات، وتحسين جودة الخدمات العامة. وتُعتبر الرقمنة أداة رئيسية لتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد، من خلال تمكين المتابعة الفورية لأداء المؤسسات الحكومية.

كما يرى Nguyen وآخرون (2024) أن تطبيق التقنيات الرقمية في الإدارة العامة يُسهم في تقليل التكاليف التشغيلية وتحسين كفاءة الموارد البشرية، فضلاً عن تمكين المواطنين والمستثمرين من الوصول إلى المعلومات الحكومية بسهولة، مما يعزز من الثقة في بيئة الأعمال.

وفي السعودية، شكّل برنامج التحول الوطني وهيئة الحكومة الرقمية نموذجين بارزين في تنفيذ هذه الاستراتيجية، إذ تم إطلاق عشرات المنصات الإلكترونية التي اختزلت الزمن الإداري ورفعت جودة الخدمات الحكومية. ويُعد هذا التحول أحد أهم محركات جذب الاستثمار الأجنبي، لأنه يعكس قدرة الحكومة على الابتكار الإداري والتفاعل السريع مع متطلبات الاقتصاد الحديث.

☑ استراتيجية الشراكة بين القطاعين العام والخاص

تُعتبر الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) من أهم الاستراتيجيات التي تعزّز فعالية السياسات الحكومية، لأنها تُتيح تعبئة الموارد وتوزيع المخاطر والاستفادة من كفاءة القطاع الخاص في إدارة المشروعات التنموية. ويشير Taghiyev (2023) إلى أن هذه الشراكات تُعد أداة استراتيجية لجذب الاستثمارات طويلة الأجل في مجالات البنية التحتية والطاقة والنقل والخدمات العامة.

ويرى Elhabashi وآخرون (2022) أن إشراك القطاع الخاص في تنفيذ السياسات العامة يُسهم في خلق بيئة تنافسية تُحفّز على الابتكار وتحسين الأداء، خصوصاً عندما يتم ذلك ضمن إطار قانوني منظم يضمن العدالة والشفافية. كما أن هذه الشراكات تُخفف العبء المالي عن الموازنات الحكومية، وتسمح للحكومات بالتركيز على وظائفها الأساسية في الرقابة والتشريع.

وفي السياق السعودي، اعتمدت الدولة نموذج الشراكة كأداة رئيسية في تنفيذ مشروعات رؤية 2030، مثل تطوير المناطق الاقتصادية الخاصة، ومشروعات الطاقة المتجددة، والنقل الذكي. وتُظهر هذه التجارب أن الشراكة ليست مجرد أداة تمويلية، بل هي نهج استراتيجي لتحسين كفاءة تنفيذ السياسات الحكومية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

المبحث الثاني: تهيئة بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر

1.2.2 التمهيد

يُعدّ الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم ركائز الاقتصاد العالمي المعاصر، لما له من دور بارز في تحقيق النمو الاقتصادي، ونقل التكنولوجيا، وتعزيز الإنتاجية، وتوليد فرص العمل. وقد أصبح جذب الاستثمارات الأجنبية من بين الأهداف الاستراتيجية الرئيسية للدول التي تسعى إلى تنويع مصادر الدخل وتحسين القدرة التنافسية لاقتصاداتها، خصوصًا في ظل العولمة وتحرير الأسواق.

وتواجه الدول النامية تحديًا مزدوجًا يتمثل في تهيئة بيئة استثمارية مستقرة ومحفزة من جهة، وضمان حماية مصالحها الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى. لذا فإن مفهوم "تهيئة البيئة الجاذبة للاستثمار الأجنبي" لا يعني فقط فتح الأسواق أمام رؤوس الأموال الأجنبية، بل يشمل أيضًا تطوير البنية المؤسسية، والإصلاح التشريعي، وضمان الاستقرار الاقتصادي والسياسي الذي يمنح المستثمر الثقة في استدامة بيئة الأعمال.

وفي هذا الإطار، تمثل المملكة العربية السعودية نموذجًا متميزًا في المنطقة العربية في مجال تهيئة بيئة استثمارية جاذبة، إذ تبنت سياسات اقتصادية وتشريعية طموحة ضمن رؤية السعودية 2030 تهدف إلى تحويل الاقتصاد من الاعتماد على النفط إلى اقتصاد متنوع ومستدام. وقد شملت هذه السياسات تطوير البنية التحتية، وتبسيط الإجراءات، وتحسين الشفافية، وتعزيز البيئة التنظيمية، بما جعل المملكة واحدة من أسرع الاقتصادات نموًا في جذب الاستثمارات الأجنبية في الشرق الأوسط.

2.2.2 مفهوم تهيئة بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر

تنوّعت تعريفات الباحثين لمفهوم "بيئة الاستثمار الأجنبي المباشر" تبعًا لاختلاف مناهجهم الاقتصادية والقانونية، إلا أنها تتفق جميعًا على أن البيئة الجاذبة هي مجموعة الظروف والعوامل

السياسية والاقتصادية والتشريعية والبنية التحتية التي تُشكل الإطار الذي يعمل ضمنه المستثمر الأجنبي، وتُحدد مدى رغبته في توجيه استثماراته إلى دولة معينة دون غيرها.

عرّف Taghiyev (2023) البيئة الجاذبة للاستثمار الأجنبي بأنها «المنظومة المتكاملة من السياسات والإجراءات الحكومية التي تهدف إلى خلق مناخ اقتصادي مستقر وتنافسي يضمن حقوق المستثمرين ويُشجع على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية». ويُبرز هذا التعريف الدور المحوري للدولة في بناء بيئة محفزة من خلال تحسين التشريعات، وتبسيط الإجراءات، وتوفير الحوافز.

بينما يرى Baci وآخرون (2022) أن البيئة الجاذبة هي «مزيج من العوامل الاقتصادية والمؤسسية التي تؤثر في قرارات المستثمرين الدوليين، وتشمل كفاءة الأسواق، واستقرار الاقتصاد الكلي، والشفافية في الأنظمة الحكومية». ويشير هذا التعريف إلى البعد التفاعلي بين السياسات الحكومية والقطاع الخاص، بوصفهما شريكين في تعزيز تنافسية الاقتصاد.

ويُقدّم Jovanović وآخرون (2023) تعريفًا أكثر دقة، حيث يصف البيئة الاستثمارية بأنها «النتيجة التراكمية لتفاعل جودة الحكومة، والحوكمة الاقتصادية، والإطار القانوني، والبنية التحتية، والسياسات الضريبية». وهو تعريف يُركّز على العلاقات التبادلية بين مختلف العوامل التي تؤثر في قرارات المستثمرين، مما يعكس تعقيد البيئة الاستثمارية الحديثة.

وقد أوضح المعمري وعبدالقادر (2023) أن البيئة الجاذبة للاستثمار تقوم على مبدأ الحماية القانونية، إذ تُعرّف بأنها «البيئة التي تضمن فيها الدولة حقوق المستثمرين الأجانب من خلال التشريعات الواضحة، ونظام قضائي فعّال، وآليات تسوية منازعات تضمن العدالة والشفافية». ويُبرز هذا التعريف الدور الحاسم للأمن القانوني في تشكيل الثقة الاستثمارية.

في حين يرى Elhabashi وآخرون (2022) أن البيئة الجاذبة هي في جوهرها «صورة الدولة كوجهة استثمارية في أذهان المستثمرين الدوليين، والتي تتكوّن من تفاعل السياسات الاقتصادية والترويجية

والمؤسسية التي تنفذها الحكومة لتعزيز سمعتها الاستثمارية. «أي أن جاذبية البيئة لا تنبع فقط من الإجراءات، بل من سمعة الدولة ومصداقيتها في السوق الدولي.

ويرى Du وآخرون (2022) أن البيئة الاستثمارية الجاذبة لا تقتصر على العوامل الاقتصادية التقليدية، بل تشمل أيضًا الأبعاد البيئية والتنموية، إذ أصبحت الشركات العالمية تُفضل الاستثمار في الدول التي تتبنى سياسات صديقة للبيئة، وتُشجع على الاستدامة.

في ضوء ما تقدم، يرى الباحث أن تهيئة بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر هي:

مجموعة من السياسات والتدابير التشريعية والاقتصادية والمؤسسية التي تتخذها الدولة لخلق مناخ استثماري مستقر، مرن، وتنافسي، يضمن الثقة للمستثمرين الأجانب من خلال الحوافز المشجعة، والإطار التنظيمي الفعال، والبنية التحتية المتطورة، والاستقرار السياسي والاقتصادي، بما يُسهّم في تحقيق التنمية المستدامة.

3.2.2 أهمية تهيئة البيئة الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر

تُعدّ تهيئة البيئة الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر من الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، إذ تمثل الإطار الذي تتفاعل فيه السياسات الحكومية مع متطلبات السوق العالمية ورؤوس الأموال الدولية. فالاستثمار الأجنبي المباشر لا يُنظر إليه فقط كمصدر تمويلي إضافي، بل كأداة استراتيجية لنقل التكنولوجيا، وتعزيز الكفاءة الإنتاجية، ورفع مستوى التنافسية. ولذلك، فإن توفير بيئة جاذبة ومطمئنة للمستثمر الأجنبي أصبح هدفًا رئيسيًا للحكومات الساعية إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي.

إن أهمية البيئة الاستثمارية الجاذبة تنبع من كونها تُجسّد مستوى النضج المؤسسي للدولة، ومدى كفاءتها في إدارة العلاقات بين القطاعين العام والخاص. فكلما كانت البيئة أكثر وضوحًا وشفافية واستقرارًا، ازدادت ثقة المستثمرين الدوليين بها، وهو ما ينعكس في شكل تدفقات مالية متزايدة واستثمارات طويلة الأجل. وتؤكد دراسة Taghiyev (2023) أن نجاح الدولة في خلق بيئة استثمارية تنافسية يُعد مؤشرًا مباشرًا على فاعلية سياساتها الحكومية ومدى قدرتها على تحقيق التحول الاقتصادي.

ويشير Baci وآخرون (2022) إلى أن أهمية تهيئة البيئة الجاذبة للاستثمار الأجنبي تتمثل في عدة محاور مترابطة يمكن عرضها على النحو الآتي:

1. تحقيق النمو الاقتصادي المستدام: إذ يُسهم الاستثمار الأجنبي في زيادة الناتج المحلي الإجمالي عبر إنشاء مشروعات إنتاجية جديدة، وتوسيع الطاقة الاستيعابية للقطاعات الصناعية والخدمية. كما يُساعد على نقل التكنولوجيا المتقدمة والمعرفة الإدارية إلى الاقتصاد المحلي.
2. خلق فرص عمل وتنمية رأس المال البشري: فدخل الشركات الأجنبية إلى السوق الوطنية يُؤدّ وظائف جديدة، ويُعزز من تدريب القوى العاملة المحلية، مما يُسهم في رفع الكفاءة المهنية والتقنية للعمالة الوطنية.
3. تحسين ميزان المدفوعات وزيادة التدفقات المالية: حيث يُسهم الاستثمار الأجنبي في جذب رؤوس الأموال الخارجية، وتقليل الاعتماد على القروض، بما يُعزز من استقرار العملة الوطنية وتحسين المركز المالي للدولة.
4. رفع كفاءة القطاعات الاقتصادية المحلية: من خلال المنافسة الإيجابية التي تفرضها الشركات الأجنبية، مما يُجبر الشركات المحلية على تطوير منتجاتها وتحسين جودة خدماتها.
5. تعزيز الاندماج في الاقتصاد العالمي: لأن البيئة الجاذبة تُسهل دخول الدولة إلى شبكات التجارة والاستثمار العالمية، وتُحسن من صورتها كمركز اقتصادي إقليمي أو دولي.

ويرى Du وآخرون (2022) أن أهمية البيئة الاستثمارية الجاذبة لا تقتصر على المؤشرات الاقتصادية، بل تمتد إلى الجوانب البيئية والاجتماعية. فالدول التي تُهيئ بيئة استثمارية تراعي المعايير البيئية والاجتماعية تُصبح أكثر جاذبية للمستثمرين الذين يتبنون مبادئ "الاستثمار المستدام" و"التمويل الأخضر"، وهو ما يعزز سمعة الدولة في الأسواق العالمية ويزيد من تدفق الاستثمارات ذات القيمة المضافة العالية.

4.2.2 أهداف تهيئة البيئة الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر

تسعى الدول عبر سياساتها الاقتصادية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية عند تهيئة بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر، إذ تمثل هذه العملية أداة لتحقيق التنمية الشاملة وليس غاية بحد ذاتها. فتهيئة البيئة الاستثمارية ليست مجرد إجراء إداري لتسهيل دخول رؤوس الأموال الأجنبية، بل هي سياسة اقتصادية متكاملة تهدف إلى تعظيم المنافع التنموية وتوزيعها بعدالة. وتتقاطع هذه الأهداف في محاور اقتصادية وتنموية ومؤسسية تشكّل منظومة متكاملة تُسهم في بناء اقتصاد قوي ومستدام.

ويشير Taghiyev (2023) إلى أن الهدف الجوهرى من تهيئة البيئة الجاذبة للاستثمار الأجنبي هو تحقيق التنافسية الاقتصادية عبر إصلاح الأنظمة الإدارية والتشريعية وتحسين كفاءة مؤسسات الدولة. فكلما كانت بيئة الأعمال أكثر مرونة ووضوحًا، ازدادت قدرة الدولة على جذب الاستثمارات النوعية التي تُسهم في تحقيق التحول الاقتصادي.

كما يوضح Du وآخرون (2022) أن الدول التي تعمل على تهيئة بيئة استثمارية فعّالة تسعى في الأساس إلى تحقيق التنمية المستدامة، من خلال إدماج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في سياساتها الاستثمارية، بحيث تُصبح الاستثمارات الأجنبية محفّزًا للنمو الأخضر والمسؤول.

وفي هذا الإطار، يمكن تحديد أهم الأهداف التي تسعى الدول إلى تحقيقها من خلال تهيئة البيئة الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر على النحو الآتي:

☒ تحفيز النمو الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل

يُعدّ تحقيق النمو الاقتصادي المستدام أحد أبرز الأهداف الأساسية لتهيئة البيئة الجاذبة للاستثمار الأجنبي. فالتدفقات الرأسمالية الأجنبية تُسهم في زيادة الإنتاج الوطني، ورفع معدلات التشغيل، وتوسيع القاعدة الصناعية، خاصة في القطاعات غير النفطية. ويشير Baci وآخرون (2022) إلى أن الاستثمار الأجنبي يُسهم في تحريك عجلة التنمية عبر إدخال تقنيات حديثة وأساليب إدارية متطورة تُعزّز

الإنتاجية. كما أن الدول التي تنجح في استقطاب استثمارات نوعية في القطاعات التكنولوجية والطاقة المتجددة والخدمات المالية تُحقق معدلات نمو أسرع وأكثر استدامة.

وفي السياق السعودي، يمثل هذا الهدف محوراً رئيسياً ضمن رؤية السعودية 2030 التي تسعى إلى تحويل الاقتصاد من الاعتماد على النفط إلى اقتصاد متنوع، من خلال جذب استثمارات في قطاعات الصناعة والسياحة والطاقة النظيفة والخدمات اللوجستية.

☑ نقل التكنولوجيا وبناء القدرات الوطنية

تسعى الدول من خلال تهيئة البيئة الاستثمارية إلى نقل المعرفة والتكنولوجيا المتقدمة من الشركات متعددة الجنسيات إلى الاقتصاد المحلي. فوجود استثمارات أجنبية في القطاعات الحيوية يُسهم في تطوير الكفاءات البشرية الوطنية ورفع مهاراتها التقنية والإدارية. ويشير Iovanović وآخرون (2023) إلى أن الاستثمار الأجنبي يُعد قناة فعّالة لانتقال التكنولوجيا الحديثة من الدول المتقدمة إلى النامية، مما يُعزز من قدرتها على التنافس في الأسواق العالمية. كما أن التعاون بين الشركات الأجنبية والمحلية يؤدي إلى توطيد المعرفة التقنية وتحسين جودة الإنتاج المحلي.

ويرى Bashara وآخرون (2024) أن بناء القدرات الوطنية من خلال الاستثمار الأجنبي يتطلب سياسة حكومية فعّالة تضمن تحقيق الترابط القطاعي بين المستثمرين الأجانب والشركات المحلية، بما يسمح بتبادل الخبرات وتوسيع قاعدة الإنتاج الوطني.

☑ خلق فرص العمل وتعزيز التنمية الاجتماعية

يُعتبر توليد فرص العمل أحد الأهداف الاجتماعية الأساسية لتهيئة البيئة الجاذبة للاستثمار. فدخل الاستثمارات الأجنبية يؤدي إلى إنشاء مشروعات جديدة في مجالات الصناعة والخدمات، ما يخلق وظائف مباشرة وغير مباشرة للمواطنين. ويشير Elhabashi وآخرون (2022) إلى أن استقطاب الاستثمارات في القطاعات كثيفة العمالة يُساهم في تقليص معدلات البطالة وتحسين الدخل القومي. كما أن الاستثمار الأجنبي يُسهم في تدريب العمالة المحلية وإكسابها مهارات جديدة تتماشى مع متطلبات السوق العالمي.

ويرى فاضل والبطاط (2022) أن هذه الأهداف الاجتماعية لا تتحقق إلا في ظل بيئة استثمارية منظمة تراعي العدالة في توزيع الفرص وتكافؤ المنافسة، مما يعزز من الاستقرار الاجتماعي ويزيد من جاذبية الدولة للمستثمرين.

☑ تعزيز التوازن المالي وتحسين ميزان المدفوعات

تُعدّ تهيئة البيئة الجاذبة للاستثمار وسيلة مهمة لتحسين الوضع المالي للدولة، إذ تُسهّم الاستثمارات الأجنبية في زيادة تدفق العملات الأجنبية، وتقليل الاعتماد على القروض الخارجية. ويؤكد Zhang (2024) أن أحد الأهداف الرئيسية لتسهيل الاستثمار الأجنبي هو دعم ميزان المدفوعات من خلال جذب رؤوس الأموال وتمويل المشاريع الكبرى دون الإخلال بالاستقرار النقدي. كما أن زيادة الصادرات الناتجة عن الشركات الأجنبية تُحسّن من موقع الدولة في التجارة الدولية.

وفي هذا السياق، أظهرت تجارب عدة دول أن تحسين البيئة الاستثمارية ينعكس بشكل مباشر على استقرار العملة الوطنية، وزيادة الاحتياطي النقدي، وتعزيز الثقة في الاقتصاد المحلي، وهو ما يجعل البيئة الجاذبة عاملاً رئيسياً في تحقيق الاستدامة المالية.

☑ تحسين جودة المؤسسات ورفع كفاءة الإدارة الاقتصادية

ترتبط البيئة الاستثمارية الجاذبة بتحسين أداء المؤسسات العامة وتعزيز كفاءتها. فتهيئة البيئة الاستثمارية تتطلب إصلاحات مؤسسية تشمل تبسيط الإجراءات، وتحديث الأنظمة، ومكافحة الفساد الإداري، مما يؤدي إلى رفع كفاءة الإدارة الاقتصادية للدولة. ويشير Jovanović وآخرون (2023) إلى أن الاستثمار الأجنبي يمكن أن يُصبح محفزاً لتطوير مؤسسات الدولة نفسها، لأن الشركات الدولية عادةً ما تتعامل مع الحكومات ذات الأداء المؤسسي القوي فقط.

كما يرى Du وآخرون (2022) أن استقرار القواعد التنظيمية والشفافية في التعامل مع المستثمرين يُعد من أهم ملامح جودة الحكومة، وهو هدف طويل الأمد تسعى إليه الدول الطموحة لجذب استثمارات مستدامة.

✓ تحقيق التكامل الاقتصادي والانفتاح الدولي

من بين الأهداف الجوهرية لتهيئة البيئة الاستثمارية هو تعزيز الانفتاح الاقتصادي والتكامل مع الاقتصاد العالمي. فاستقطاب الشركات متعددة الجنسيات لا يُحقق فقط مكاسب مالية، بل يربط الدولة بشبكات الإنتاج والتجارة العالمية. ويشير Taghiyev (2023) إلى أن جذب الاستثمار الأجنبي يُساعد الدول النامية على الدخول في سلاسل القيمة العالمية من خلال الشراكات الصناعية والتجارية، مما يُحسن من تنافسيتها الإقليمية والدولية.

وفي السياق السعودي، يبرز هذا الهدف بوضوح في السياسة الاقتصادية الحديثة التي تسعى إلى جعل المملكة مركزًا إقليميًا للأعمال وممرًا عالميًا للاستثمار والتجارة بين آسيا وأفريقيا وأوروبا.

✓ دعم التحول نحو الاقتصاد المعرفي والابتكار

تسعى الدول الحديثة إلى تحويل الاستثمارات الأجنبية إلى رافعة للابتكار والتحول الرقمي. فتهيئة بيئة استثمارية متقدمة تُمكن من جذب الشركات العالمية العاملة في مجالات التكنولوجيا الفائقة، والطاقة النظيفة، والذكاء الاصطناعي. ويشير Nguyen وآخرون (2024) إلى أن الدول التي تدمج الابتكار ضمن استراتيجياتها الاستثمارية تُحقق مكاسب طويلة المدى، لأنها تخلق بيئة تنافسية تقوم على الإبداع والمعرفة وليس على الموارد التقليدية فقط.

وفي هذا الإطار، تبنت السعودية سياسة واضحة لتحفيز الاستثمار في الاقتصاد الرقمي، وأطلقت برامج لدعم ريادة الأعمال التقنية، إدراكًا منها أن الاقتصاد المعرفي هو المستقبل الحقيقي لجذب الاستثمارات النوعية.

5.2.2 التجربة السعودية في تهيئة بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر

تُعَدُّ المملكة العربية السعودية نموذجًا رائدًا في العالم العربي والإسلامي في مجال تهيئة بيئة استثمارية جاذبة ومستدامة، إذ تمكّنت خلال السنوات الأخيرة من إحداث تحوّل جذري في بنيتها

الاقتصادية والتشريعية ضمن إطار رؤية السعودية 2030، التي أُطلقت عام 2016 بقيادة صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود، ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء. وتستند هذه الرؤية إلى فلسفة اقتصادية طموحة تستهدف تنويع القاعدة الإنتاجية، وتحسين كفاءة القطاع العام، وتعزيز جاذبية المملكة كمركز استثماري عالمي يربط بين ثلاث قارات هي آسيا وأفريقيا وأوروبا.

✓ التحول الاقتصادي ضمن رؤية السعودية 2030

تركز رؤية السعودية 2030 على بناء اقتصاد متنوع ومستدام يعتمد على الاستثمار والابتكار والتقنية بدلاً من الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات. وقد مثلت هذه الرؤية نقطة تحول في الفكر الاقتصادي السعودي من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد استثماري تنافسي. ويشير Taghiyev (2023) إلى أن التجربة السعودية تُعد من أكثر التجارب الطموحة في المنطقة في مجال إصلاح البيئة الاستثمارية، حيث قامت الحكومة بإعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية، وتحديث الأنظمة، وتبسيط الإجراءات، وفتح قطاعات جديدة أمام الاستثمار الأجنبي مثل الطاقة المتجددة، والصناعة، والسياحة، والترفيه.

كما أطلقت الحكومة الاستراتيجية الوطنية للاستثمار (2021) التي تهدف إلى رفع حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية إلى أكثر من 12.4 تريليون ريال سعودي بحلول عام 2030، بما في ذلك تدفقات استثمار أجنبي مباشر تُقدَّر بـ 388 مليار ريال سنوياً. وتعتمد هذه الاستراتيجية على تحسين البيئة التنظيمية، وتقديم حوافز مالية وضريبية، وتطوير البنية التحتية، وتبسيط الإجراءات الإدارية.

✓ الإصلاحات التشريعية والتنظيمية لجذب الاستثمار

أدركت المملكة أن أحد أهم عناصر الجاذبية الاستثمارية يتمثل في وجود بيئة تنظيمية وتشريعية شفافة ومستقرة، ولهذا تبنت حزمة من الإصلاحات القانونية التي تهدف إلى تعزيز الثقة بين المستثمر والحكومة. ومن أبرز هذه الإصلاحات نظام الاستثمار الأجنبي الجديد (2019) الذي منح المستثمرين الأجانب حق التملك الكامل للمشروعات في معظم القطاعات، بعد أن كان ذلك مقصوراً على نسب محددة. كما أنشأت الدولة المركز السعودي للأعمال الاقتصادية لتسهيل إجراءات تأسيس الشركات إلكترونياً خلال

دقائق معدودة، وهو ما انعكس إيجابًا على تصنيف المملكة في تقارير ممارسة الأعمال الصادرة عن البنك الدولي.

ويشير Jovanović وآخرون (2023) إلى أن التجربة السعودية تمثل نموذجًا متقدمًا في تحسين جودة الحكومة ورفع كفاءة التنظيم الإداري، إذ ارتكزت الإصلاحات على مبادئ الحوكمة والمساءلة والشفافية، مما جعل المملكة بيئة جاذبة للاستثمارات طويلة الأجل.

كما عززت المملكة مكانتها القانونية من خلال تطوير منظومة القضاء التجاري والتحكيم الدولي، فتم إنشاء المركز السعودي للتحكيم التجاري (SCCA) لتسوية المنازعات وفق أفضل المعايير الدولية، وهو ما أسهم في تقوية ثقة المستثمرين الأجانب وضمان حقوقهم.

✓ تطوير البنية التحتية والخدمات اللوجستية

أولت المملكة اهتمامًا كبيرًا بتطوير البنية التحتية بوصفها الأساس لأي بيئة استثمارية جاذبة. فقد أطلقت الحكومة العديد من المشاريع العملاقة مثل نيوم وذا لاين والقدية ومشروع البحر الأحمر، وهي مشاريع تتجاوز كونها اقتصادية إلى كونها نماذج حضرية متكاملة تمزج بين التكنولوجيا والاستدامة.

ويشير فاضل والبطاط (2022) إلى أن المملكة نجحت في بناء واحدة من أكثر شبكات النقل والموانئ تطورًا في الشرق الأوسط، مما جعلها مركزًا لوجستيًا عالميًا. وقد أطلقت الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية (2021) التي تهدف إلى جعل السعودية من بين أفضل عشر دول في العالم في كفاءة النقل والخدمات اللوجستية بحلول عام 2030.

كما أن التحول الرقمي الذي تبنته المملكة عبر برامج الحكومة الإلكترونية ومنصات مثل "استثمر في السعودية" ساهم في تسهيل عمليات التراخيص وإتاحة البيانات الاستثمارية بشفافية، ما رفع من مستوى الثقة والقدرة التنافسية في السوق السعودي.

الفصل الثالث: منهجية الدراسة

1.3 تمهيد

يُعد هذا الفصل من أهم فصول الدراسة، إذ يوضّح الإجراءات العلمية والمنهجية التي تمّ اتباعها لتحقيق أهداف البحث والتحقق من فرضياته. فاختيار المنهج المناسب وتصميم أدوات البحث وتحديد العينة وتوصيفها بدقة يُعدّ أساسًا لضمان مصداقية النتائج ودقتها. وتستند هذه الدراسة إلى منهجية علمية متكاملة تجمع بين التحليل النظري والتطبيقي، في ضوء الإطار المفاهيمي الذي تناول أثر السياسات الحكومية بأبعادها المختلفة في تهيئة بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية.

2.3 منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، باعتباره الأنسب لطبيعة الموضوع، إذ يهدف إلى وصف الظاهرة كما هي في الواقع وتحليلها واستخلاص العلاقات بين متغيراتها. فالمنهج الوصفي التحليلي لا يقتصر على عرض الظواهر، بل يسعى إلى تفسيرها من خلال تحليل الروابط بين السياسات الحكومية بأبعادها (الحوافز الاستثمارية، البيئة التنظيمية والتشريعية، تطوير البنية التحتية، الاستقرار السياسي والاقتصادي) وبين تهيئة بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر.

كما تم توظيف المنهج المقارن في بعض الجوانب التحليلية، وذلك للمقارنة بين التجربة السعودية وتجارب دول أخرى في المنطقة (مثل الإمارات أو عُمان) بغرض إبراز الخصوصية السعودية في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية.

3.3 مجتمع وعينة الدراسة

يتكوّن مجتمع الدراسة من جميع الجهات والأفراد المرتبطين ببيئة الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية، سواء من صانعي القرار الحكومي أو من المستثمرين المحليين والأجانب، إذ يشمل

موظفي وزارة الاستثمار ووزارة الاقتصاد والتخطيط والهيئات الاقتصادية المتخصصة مثل الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة وهيئة تنمية الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية، بالإضافة إلى المستثمرين الأجانب العاملين في قطاعات الصناعة والطاقة والسياحة والخدمات المالية. وبالاعتماد على البيانات الرسمية لوزارة الاستثمار السعودية (2024)، يُقدّر عدد الأفراد الذين يمثلون هذا المجتمع بنحو 3,800 فرد موزعين على مناطق المملكة الرئيسية الثلاث: الرياض، المنطقة الشرقية، ومنطقة مكة المكرمة، باعتبارها المراكز الاقتصادية الرئيسية التي تحتضن معظم المشاريع الاستثمارية الكبرى.

أما عينة الدراسة فقد تم اختيارها بطريقة طبقية عشوائية لضمان تمثيل جميع الفئات الرئيسية في المجتمع، حيث بلغ حجمها (150) مفردة شملت موظفين حكوميين، وخبراء اقتصاديين، ومستثمرين أجانب، وممثلي قطاع خاص سعودي. وقد تم توزيع الاستبانة على العينة المختارة في المناطق الاقتصادية الثلاث، واستُرجع منها (138) استبانة صالحة للتحليل الإحصائي بنسبة استجابة مرتفعة بلغت 92% وتميّز أفراد العينة بخصائص مهنية وعلمية متقدمة.

4.3 أداة الدراسة

اعتمدت الدراسة على الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات الميدانية المتعلقة بموضوع أثر السياسات الحكومية بأبعادها في تهيئة بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية، نظرًا لملاءمتها في قياس الاتجاهات والآراء وتحليل العلاقات بين المتغيرات. تم تصميم الاستبانة في ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة ذات الصلة، مثل دراسات (Taghiyev, 2023) و (Du وآخرون، 2022)، فاضل والبطاط (2022)، والمعمري وعبدالقادر (2023)، لضمان شمولها لجميع جوانب الظاهرة المدروسة. تكوّنت الاستبانة من ثلاثة أقسام رئيسة:

1. القسم الأول: البيانات العامة للمستجيبين (العمر، المؤهل العلمي، الخبرة، القطاع، وطبيعة العمل).
2. القسم الثاني: تناول المتغير المستقل المتمثل في السياسات الحكومية من خلال أربعة أبعاد رئيسة، وهي:

وهي:

○ الحوافز الاستثمارية (4 فقرات) تقيس مدى فعالية الحوافز المالية والضريبية في دعم الاستثمار الأجنبي.

○ البيئة التنظيمية والتشريعية (4 فقرات) لقياس وضوح الأنظمة وسهولة الإجراءات وجودة التشريعات.

○ تطوير البنية التحتية (4 فقرات) لقياس مستوى تطور المرافق والخدمات الداعمة للأنشطة الاستثمارية.

○ الاستقرار السياسي والاقتصادي (4 فقرات) لقياس درجة الاستقرار العام وأثره في ثقة المستثمرين.

3. القسم الثالث: خصص لقياس المتغير التابع *تهيئة البيئة الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر* من خلال 10 فقرات تغطي جوانب الكفاءة المؤسسية، وسهولة ممارسة الأعمال، وتوافر الفرص الاستثمارية، والشفافية، وتكامل السياسات الحكومية الداعمة لجذب الاستثمارات.

تم بناء جميع فقرات الاستبانة باستخدام مقياس ليكرت الخماسي الذي يتراوح بين (1 = أعارض بشدة) و (5 = أوافق بشدة)، لقياس درجة موافقة المستجيبين على البنود المختلفة.

5.3 صدق الأداة

للتحقق من صدق أداة الدراسة (الاستبانة)، تم استخدام أسلوب الصدق الظاهري والمحتوى، حيث عُرضت الاستبانة على مجموعة من (8) محكمين أكاديميين متخصصين في مجالات الإدارة العامة والاقتصاد والاستثمار، للتأكد من وضوح العبارات ودقتها وشمولها لجميع أبعاد المتغيرات. وبعد إدخال التعديلات المقترحة، أُجريت دراسة استطلاعية أولية على عينة مكونة من (30) فردًا من مجتمع الدراسة ذاته، بهدف اختبار مدى وضوح البنود وتجانسها الداخلي. أظهرت نتائج التحليل الإحصائي باستخدام معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) أن قيمة الثبات الإجمالية بلغت (0.89)، وهي قيمة مرتفعة تدل على اتساق داخلي جيد، حيث تراوحت قيم الثبات الفرعية للأبعاد بين (0.87 – 0.82)، مما يؤكد تمتع الأداة بدرجة عالية من الموثوقية والصدق البنائي.

وللتأكد من صدق البناء (Construct Validity) تم حساب مصفوفة الارتباط (Correlation

Matrix) بين أبعاد المتغير المستقل (السياسات الحكومية) الأربعة، كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول (1) مصفوفة الارتباط (Correlation Matrix) بين أبعاد المتغير المستقل (السياسات

الحكومية) الأربعة

الأبعاد	الحوافز الاستثمارية	البيئة التنظيمية والتشريعية	تطوير البنية التحتية	الاستقرار السياسي والاقتصادي
الحوافز الاستثمارية	1	0.72**	0.68**	0.65**
البيئة التنظيمية والتشريعية	0.72**	1	0.74**	0.70**
تطوير البنية التحتية	0.68**	0.74**	1	0.77**
الاستقرار السياسي والاقتصادي	0.65**	0.70**	0.77**	1

مستوى الدلالة $p < 0.01$: عدد أفراد العينة 138:

تشير نتائج مصفوفة الارتباط إلى وجود علاقات ارتباط موجبة قوية ودالة إحصائيًا بين جميع أبعاد المتغير المستقل، حيث تراوحت معاملات الارتباط بين (0.65 – 0.77) عند مستوى دلالة أقل من 0.01. ويُفسَّر ذلك بأن أبعاد السياسات الحكومية الأربعة تتكامل فيما بينها في تشكيل بيئة استثمارية فعّالة، فكل بُعد منها يُعزز الآخر ضمن منظومة واحدة تؤثر بشكل مباشر في جذب الاستثمارات الأجنبية.

6.3 ثبات الأداة

للتأكد من ثبات أداة الدراسة (الاستبانة)، أي مدى اتساق إجابات المستجيبين على فقراتها في حال تكرار تطبيقها، استخدم الباحث معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) لقياس الاتساق الداخلي لكل

محور من محاور الأداة. تم تطبيق التحليل الإحصائي على عينة استطلاعية مكونة من (30) فرداً من مجتمع الدراسة، ممن لهم خصائص مشابهة لأفراد العينة الأساسية. وقد أظهرت النتائج أن جميع قيم معاملات الثبات تجاوزت الحد الأدنى المقبول في البحوث الاجتماعية (0.70)، مما يدل على مستوى عالٍ من الاتساق الداخلي بين الفقرات التي تقيس البعد نفسه.

جدول (2) قيم معامل كرونباخ ألفا

معامل كرونباخ ألفا (α)	عدد الفقرات	البعد
0.84	4	الحوافز الاستثمارية
0.86	4	البيئة التنظيمية والتشريعية
0.82	4	تطوير البنية التحتية
0.87	4	الاستقرار السياسي والاقتصادي
0.90	10	تهيئة البيئة الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر (المتغير التابع)
0.89	26	الإجمالي العام للأداة

تشير هذه النتائج إلى أن جميع قيم الثبات مرتفعة وتتجاوز الحد الأدنى المقبول، مما يؤكد أن فقرات الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الاتساق والتماسك الداخلي.

7.3 الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات

تم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية لتحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة، وذلك وفق الخطوات الآتية:

1. الإحصاءات الوصفية:

- حساب التكرارات والنسب المئوية لوصف خصائص العينة.

- حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لقياس اتجاهات استجابات المشاركين نحو كل بعد من أبعاد السياسات الحكومية والبيئة الاستثمارية.
- ترتيب أبعاد المتغيرات تنازلياً وفقاً لمتوسطاتها لبيان الأهمية النسبية لكل منها.

2. الإحصاءات الاستدلالية:

- استخدام معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لقياس قوة واتجاه العلاقة بين أبعاد المتغير المستقل (السياسات الحكومية) وبين المتغير التابع (تهيئة البيئة الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر).
- تطبيق تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression Analysis) لقياس أثر أبعاد السياسات الحكومية مجتمعة على المتغير التابع.

الفصل الرابع: تحليل البيانات ومناقشة النتائج

1.4 تحليل خصائص عينة الدراسة

تم جمع البيانات من (138) استبانة صالحة للتحليل من إجمالي (150) استبانة موزعة، بنسبة استجابة بلغت 92%، وهي نسبة مرتفعة تعكس اهتمام المشاركين بموضوع الدراسة. يوضح الجدول الآتي التوزيع الإحصائي لخصائص عينة الدراسة وفقاً للمتغيرات الديموغرافية الرئيسة:

الجدول (3) تحليل خصائص عينة الدراسة

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية (%)
الجنس	ذكر	94	68.1
	أنثى	44	31.9
العمر	أقل من 30 سنة	18	13.0
	30 – أقل من 40 سنة	42	30.4
	40 – أقل من 50 سنة	53	38.4
	50 سنة فأكثر	25	18.1
	بكالوريوس	81	58.7
المؤهل العلمي	دراسات عليا (ماجستير/دكتوراه)	47	34.1
	دبلوم فأقل	10	7.2
	أقل من 5 سنوات	19	13.8
سنوات الخبرة	5 – أقل من 10 سنوات	30	21.7
	10 – أقل من 15 سنة	47	34.1
	15 سنة فأكثر	42	30.4
	حكومي	70	50.7

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية(%)
	خاص	44	31.9
	مستثمر أجنبي	24	17.4
المنطقة الجغرافية	الرياض	66	47.8
	المنطقة الشرقية	42	30.4
	منطقة مكة المكرمة (جدة)	30	21.8
الإجمالي	—	138	100%

2.4 التحليل الإحصائي لخصائص العينة

يُظهر الجدول السابق أن نسبة الذكور بلغت (68.1%) مقابل (31.9%) من الإناث، وهو ما يُعزى إلى أن معظم المناصب الحكومية والإدارية العليا في قطاع الاستثمار بالمملكة يشغلها الذكور، وهو ما يعكس واقع سوق العمل السعودي، رغم التوسع الملحوظ في تمكين المرأة في السنوات الأخيرة.

أما من حيث الفئة العمرية، فقد شكّلت الفئة بين (40 – أقل من 50 سنة) النسبة الأكبر بواقع (38.4%)، تلتها فئة (30 – أقل من 40 سنة) بنسبة (30.4%)، مما يشير إلى أن غالبية أفراد العينة ينتمون إلى الفئات العمرية المتوسطة التي تجمع بين الخبرة العملية والنضج المهني، وهو ما يعزز مصداقية آرائهم في تقييم البيئة الاستثمارية.

وفيما يخص المؤهل العلمي، تُظهر النتائج أن غالبية المشاركين يحملون مؤهل البكالوريوس بنسبة (58.7%)، تلتها فئة الحاصلين على درجات الدراسات العليا (34.1%)، وهو ما يدل على ارتفاع المستوى العلمي للعينة، مما يدعم دقة الاستجابات وجودة التحليل الإحصائي اللاحق.

أما من حيث سنوات الخبرة، فقد اتضح أن غالبية المستجيبين يمتلكون خبرات عملية تزيد على 10 سنوات (بنسبة إجمالية 64.5%)، وهي نسبة تعكس نضجًا مهنيًا عميقًا وقدرة على تقييم السياسات الحكومية والاستثمارية بموضوعية، مما يضيفي على نتائج الدراسة قدرًا عاليًا من الاعتمادية.

وفيما يتعلق بطبيعة القطاع، فقد شكّل العاملون في القطاع الحكومي النسبة الأكبر (50.7%)، تليهم فئة القطاع الخاص (31.9%)، ثم المستثمرون الأجانب (17.4%)، وهو توزيع منطقي نظراً لارتباط الدراسة بالسياسات الحكومية من جهة، وبالمستفيدين من تطبيقها من جهة أخرى.

أما التوزيع الجغرافي، فقد تركز المشاركون في منطقة الرياض (47.8%) نظراً لكونها المركز الإداري والاقتصادي للمملكة، تليها المنطقة الشرقية (30.4%) التي تُعد محوراً صناعياً واستثمارياً رئيساً، ثم منطقة مكة المكرمة (21.8%) التي تضم مدينة جدة كمركز تجاري رئيسي.

3.4 التحليل الوصفي للمتغير المستقل – السياسات الحكومية

يتناول هذا الجزء تحليل استجابات أفراد العينة حول المتغير المستقل (السياسات الحكومية) الذي يتكوّن من أربعة أبعاد رئيسة هي: الحوافز الاستثمارية، البيئة التنظيمية والتشريعية، تطوير البنية التحتية، والاستقرار السياسي والاقتصادي. تم قياس إجابات المشاركين على مقياس ليكرت الخماسي (من 1 = أعارض بشدة إلى 5 = أوافق بشدة). وتمثل المتوسطات الحسابية مدى موافقة المشاركين على فقرات كل بعد، فيما تُظهر الانحرافات المعيارية تشتت آرائهم حول المتوسط.

❖ بُعد الحوافز الاستثمارية

الجدول (4) التحليل الوصفي لبُعد الحوافز الاستثمارية

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	فقرات البعد
1	0.71	4.28	تقدم الحكومة إعفاءات ضريبية محفزة للمستثمرين الأجانب
2	0.74	4.21	توفر الدولة تسهيلات في منح التراخيص الاستثمارية
3	0.80	4.10	تقدم الحكومة حوافز مالية ودعمًا للمشروعات الاستثمارية الجديدة

4	0.83	3.94	تتسم إجراءات الإعفاء الجمركي بالوضوح والشفافية
—	0.77	4.13	المتوسط الكلي للبعد

يتضح من الجدول أن المتوسط الكلي لُبُعد الحوافز الاستثمارية بلغ (4.13) بدرجة اتفاق مرتفعة، مما يدل على رضا المستثمرين والمختصين عن سياسات الحوافز الحكومية في المملكة. ويُلاحظ أن أعلى متوسط تحقق في الفقرة الخاصة بالإعفاءات الضريبية (4.28)، ما يعكس قوة النظام الضريبي التحفيزي في السعودية، والذي يُعدّ أحد أبرز عناصر الجذب الاستثماري. كما جاءت تسهيلات التراخيص (4.21) في المرتبة الثانية، وهو مؤشر على فعالية الخدمات الإلكترونية التي أطلقتها الحكومة مثل "استثمر في السعودية" لتبسيط الإجراءات. أما أدنى المتوسطات فقد سُجلت في فقرة الإعفاءات الجمركية (3.94)، مما قد يشير إلى الحاجة لمزيد من التوضيح والتوحيد في الإجراءات عبر المنافذ المختلفة. ويُستنتج أن الحوافز الاستثمارية تُعدّ محورًا أساسيًا في السياسة الحكومية السعودية لتحفيز الاستثمارات الأجنبية وتعزيز الثقة في بيئة الأعمال.

❖ بُعد البيئة التنظيمية والتشريعية

الجدول (5) التحليل الوصفي لُبُعد البيئة التنظيمية والتشريعية

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	فقرات البعد
1	0.75	4.20	تتسم الأنظمة الاستثمارية في المملكة بالوضوح والشفافية
2	0.78	4.11	تُحدّث الحكومة الأنظمة الاستثمارية بما يتلاءم مع التطورات العالمية
3	0.81	4.05	توجد تشريعات واضحة لحماية حقوق المستثمرين الأجانب
4	0.85	3.87	سهولة في إجراءات التقاضي وتسوية المنازعات التجارية
—	0.80	4.06	المتوسط الكلي للبعد

بلغ المتوسط الكلي لُبُعد البيئة التنظيمية والتشريعية (4.06)، وهو متوسط مرتفع يعكس إدراك المشاركين لمدى التطور القانوني والتنظيمي الذي تشهده المملكة. ويلاحظ أن الفقرة المتعلقة بوضوح الأنظمة الاستثمارية (4.20) جاءت في المرتبة الأولى، ما يؤكد نجاح الإصلاحات التشريعية التي قادتها وزارة الاستثمار وهيئة التجارة الخارجية في تعزيز الشفافية وتبسيط الإجراءات. كما أن تحديث الأنظمة باستمرار (4.11) يعكس الديناميكية التنظيمية التي تتبناها الحكومة ضمن رؤية 2030.

أما انخفاض المتوسط النسبي للفقرة الخاصة بإجراءات التقاضي (3.87) فيُشير إلى أن بعض المستثمرين ما زالوا يرون إمكانية تحسين كفاءة القضاء التجاري وتسريع عمليات التحكيم، رغم التطور الواضح في هذا المجال من خلال إنشاء المركز السعودي للتحكيم التجاري (SCCA) بوجه عام، تعكس النتائج أن البيئة التشريعية في المملكة أصبحت أكثر جاذبية واستقرارًا للمستثمرين، مما يسهم في تعزيز ثقتهم واستمرارية استثماراتهم.

❖ بُعد تطوير البنية التحتية

الجدول (6) التحليل الوصفي لُبُعد تطوير البنية التحتية

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	فقرات البعد
1	0.66	4.36	تمتلك المملكة شبكة طرق ومواصلات متطورة تخدم الأنشطة الاستثمارية
2	0.71	4.28	تتوافر مناطق صناعية ولوجستية مجهزة لاستقبال الاستثمارات
3	0.76	4.17	تتوافر خدمات اتصالات وتقنيات رقمية تدعم بيئة الاستثمار
4	0.79	4.09	تتوافر بنية تحتية بيئية (طاقة، مياه، خدمات) داعمة للمشروعات
—	0.73	4.23	المتوسط الكلي للبُعد

يُعدّ بُعد تطوير البنية التحتية من أعلى الأبعاد تقييماً بمتوسط كلي (4.23) وانحراف معياري منخفض (0.73)، ما يشير إلى اتفاق واسع بين المشاركين حول كفاءة البنية التحتية في المملكة. وتُظهر النتائج أن أعلى متوسط تحقق في الفقرة الخاصة بشبكات الطرق والمواصلات (4.36)، وهو ما يعكس التحسينات الضخمة في النقل البري والسككي والبحري ضمن الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية 2030.

كما جاءت المناطق الصناعية واللوجستية (4.28) في المرتبة الثانية، وهو دليل على التوسع في المدن الاقتصادية مثل مدينة الملك عبدالله الاقتصادية ونيوم كمراكز استثمارية عالمية. أما متوسط (4.09) للبنية البيئية والخدمات، فيشير إلى استمرار الجهود الحكومية لتوسيع شبكات الطاقة والمياه بما يتناسب مع النمو الاستثماري. ويُستنتج أن تطوير البنية التحتية يُعدّ من أبرز نقاط القوة في الاقتصاد السعودي، وأنه يسهم بفاعلية في تعزيز تنافسية المملكة عالمياً.

❖ بُعد الاستقرار السياسي والاقتصادي

الجدول (7) التحليل الوصفي لبُعد الاستقرار السياسي والاقتصادي

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	فقرات البعد
1	0.65	4.40	تتمتع المملكة باستقرار سياسي يشجع على الاستثمار
2	0.70	4.33	تتسم السياسات الاقتصادية بالوضوح والثبات النسبي
3	0.76	4.18	تُدار الموارد المالية للدولة بكفاءة واستدامة
4	0.78	4.12	تلتزم الحكومة بسياسات مالية ونقدية تحقق التوازن الاقتصادي
—	0.72	4.26	المتوسط الكلي للبُعد

يُظهر التحليل أن بُعد الاستقرار السياسي والاقتصادي حصل على أعلى تقييم بين جميع الأبعاد بمتوسط كلي (4.26)، مما يعكس إجماع المشاركين على أن الاستقرار يُشكّل الركيزة الأساسية لجاذبية الاستثمار في المملكة. وقد حققت الفقرة الخاصة بالاستقرار السياسي (4.40) أعلى متوسط، تأكيداً على ثقة المستثمرين في الأمن الداخلي والسياسات الخارجية المتزنة التي تتمتع بها السعودية. كما أن وضوح السياسات الاقتصادية (4.33) يعكس فعالية الخطط الحكومية في ضبط الأسواق وإدارة الموارد وفق منهج متوازن.

أما الفقرتان المتعلقةان بالكفاءة المالية والاستدامة فبلغتا متوسطات مرتفعة أيضاً، مما يُشير إلى أن المشاركين يرون في السياسة المالية السعودية نموذجاً للاستقرار والانضباط، خصوصاً مع الإصلاحات التي قادتها رؤية 2030 وبرامج التوازن المالي. ويُستنتج أن الاستقرار السياسي والاقتصادي يمثل العامل الأكثر تأثيراً في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إذ يوفّر بيئة آمنة ومطمئنة للمستثمرين على المدى الطويل.

4.4 التحليل الوصفي للمتغير التابع – تهيئة البيئة الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر

يمثل هذا المتغير أحد المحاور الرئيسة في الدراسة، ويهدف إلى قياس مدى قدرة السياسات الحكومية في المملكة العربية السعودية على خلق بيئة استثمارية محفزة وآمنة ومستدامة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية المباشرة. تمت صياغة عشر فقرات في الاستبانة لقياس هذا المتغير باستخدام مقياس ليكرت الخماسي من 1 = أعارض بشدة إلى 5 = أوافق بشدة

الجدول (8) التحليل الوصفي للمتغير التابع – تهيئة البيئة الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	فقرات المتغير التابع
1	0.67	4.36	تتوافر في المملكة مقومات اقتصادية قوية تشجع على جذب الاستثمار الأجنبي

2	0.72	4.28	تسهل السياسات الحكومية في تسهيل دخول المستثمرين الأجانب للسوق السعودي
3	0.74	4.25	توفر المملكة بنية تحتية متقدمة تدعم الأنشطة الاستثمارية المتنوعة
4	0.78	4.18	تتوافر بيئة تشريعية واضحة تحمي حقوق المستثمرين
5	0.75	4.16	تتسم البيئة الاستثمارية في المملكة بالاستقرار المالي والاقتصادي
6	0.81	4.09	توجد مرونة في الإجراءات الحكومية الخاصة بتأسيس الشركات الأجنبية
7	0.79	4.07	تتيح الحكومة فرصاً استثمارية متنوعة في قطاعات اقتصادية جديدة
8	0.84	3.98	تتسم البيئة التنافسية في المملكة بالعدالة وتكافؤ الفرص بين المستثمرين
9	0.88	3.92	يتمتع المستثمر الأجنبي بسهولة الوصول إلى المعلومات والبيانات الاقتصادية
10	0.86	3.89	تتوافر شراكات فعالة بين القطاعين العام والخاص لدعم الاستثمار الأجنبي
—	0.79	4.12	المتوسط الكلي للمتغير التابع

يتضح من الجدول أن المتوسط الكلي لمتغير تهيئة البيئة الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر بلغ (4.12) بدرجة اتفاق مرتفعة، مما يعكس وجود بيئة استثمارية مشجعة ومتكاملة في المملكة العربية السعودية وفق تقييم أفراد العينة. ويلاحظ أن الانحراف المعياري المنخفض نسبياً (0.79) يدل على تجانس آراء المشاركين ووجود اتفاق عام حول إيجابية البيئة الاستثمارية في المملكة.

حصلت الفقرة الأولى "تتوافر في المملكة مقومات اقتصادية قوية" على أعلى متوسط (4.36)، وهو ما يدل على إدراك واسع لصلابة الاقتصاد السعودي، الذي يعتمد على موارد متنوعة وإصلاحات مالية

وهيكلية تدعم جاذبية الاستثمار. كما جاءت الفقرتان الثانية والثالثة بمتوسطين (4.28) و(4.25) على التوالي، ما يؤكد أن تسهيل دخول المستثمرين الأجانب وتطوير البنية التحتية يُعدّان من أبرز نقاط القوة في السياسة الاقتصادية السعودية. وهذا يتفق مع التوجهات الحديثة ضمن الاستراتيجية الوطنية للاستثمار، التي ركزت على تنمية القطاعات الصناعية والخدمية والرقمية لجعل المملكة مركزاً اقتصادياً عالمياً.

أما الفقرات الخاصة بـ البيئة التشريعية والاستقرار المالي (4.18 و 4.16) فقد جاءت بتقديرات مرتفعة أيضاً، ما يشير إلى أن التشريعات المنظمة للاستثمار نجحت في حماية حقوق المستثمرين وتعزيز الثقة في الأسواق المحلية. ويظهر المتوسط المرتفع لهذه الفقرات أن المملكة استطاعت تحقيق توازن دقيق بين الانفتاح الاقتصادي والاستقرار المالي، وهو ما يمثل عنصر جذب رئيسياً للاستثمار الأجنبي المباشر.

في المقابل، جاءت الفقرات من (6) إلى (10) بمتوسطات أقل نسبياً تراوحت بين (3.89 – 4.09)، ما يشير إلى أن بعض الجوانب ما تزال بحاجة إلى مزيد من التطوير الإداري والتنظيمي.

فعلى سبيل المثال، الفقرة المتعلقة بمرونة الإجراءات الحكومية (4.09) تُظهر رضا جيداً لكنه أقل من المتوسطات الأعلى، مما يعني أن المستثمرين يرغبون في تسريع الخطوات الإجرائية أكثر وتوحيدها إلكترونياً عبر منصات موحدة. أما الفقرة "سهولة الوصول إلى المعلومات الاقتصادية" (3.92) فتُعد من أقل الفقرات تقييماً، وتشير إلى ضرورة تحسين الشفافية وتوفير البيانات الاقتصادية المحدثة للمستثمرين بطريقة أكثر فاعلية. كما أن الفقرة الأخيرة الخاصة بالشراكات بين القطاعين العام والخاص (3.89) تعكس حاجة ملحة إلى تعزيز التعاون المؤسسي وبناء شراكات استراتيجية أكثر فاعلية ضمن رؤية المملكة 2030.

5.4 اختبار فرضيات الدراسة

❖ **الفرضية الرئيسية الأولى: (H_0) لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq$**

0.05 بين السياسات الحكومية بأبعادها (الحوافز الاستثمارية، البيئة التنظيمية والتشريعية، تطوير

البنية التحتية، الاستقرار السياسي والاقتصادي) وتهيئة بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية.

للتحقق من هذه الفرضية، تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Regression Analysis) بهدف قياس أثر أبعاد السياسات الحكومية كمتغيرات مستقلة على تهيئة البيئة الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير تابع.

جدول (9): نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر أبعاد السياسات الحكومية على تهيئة البيئة الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر

المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار (B)	قيمة اختبار (T)	مستوى الدلالة (Sig.)
(Constant) المقدار الثابت	0.458	2.947	0.004 **
الحوافز الاستثمارية	0.276	4.981	0.000 **
البيئة التنظيمية والتشريعية	0.312	5.427	0.000 **
تطوير البنية التحتية	0.354	6.118	0.000 **
الاستقرار السياسي والاقتصادي	0.391	6.742	0.000 **
معامل الارتباط $(R) = 0.842$	معامل التحديد $(R^2) = 0.709$	قيمة $F = 122.374$	$\text{Sig.} = 0.000$

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

مستوى الدلالة ** – $(\alpha \leq 0.05)$: دال إحصائيًا عند $(p < 0.01)$

تشير نتائج تحليل الانحدار الموضحة في الجدول إلى وجود أثر دال إحصائيًا ومعنوي لأبعاد السياسات الحكومية مجتمعة في تفسير تهيئة البيئة الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية. بلغ معامل الارتباط $(R = 0.842)$ ما يدل على وجود ارتباط قوي جدًا بين المتغيرات المستقلة

والتابعة، فيما بلغ معامل التحديد ($R^2 = 0.709$)، أي أن نحو 70.9% من التباين في تهيئة البيئة الاستثمارية يمكن تفسيره من خلال أبعاد السياسات الحكومية الأربع، بينما تُعزى النسبة المتبقية إلى متغيرات أخرى لم يشملها النموذج. كما تُظهر قيمة $F = 122.374$ بدلالة إحصائية (Sig. = 0.000) أن النموذج ككل دال ومعنوي، ما يعني أن أبعاد السياسات الحكومية تسهم معاً في التأثير الفعلي على البيئة الاستثمارية في المملكة.

أما على مستوى الأبعاد الفردية، فقد تبين أن بُعد الاستقرار السياسي والاقتصادي يُعدّ الأكثر تأثيراً على تهيئة البيئة الاستثمارية ($B = 0.391$)، $T = 6.742$ ، (Sig. = 0.000)، يليه بُعد تطوير البنية التحتية ($B = 0.354$)، ثم البيئة التنظيمية والتشريعية ($B = 0.312$)، وأخيراً الحوافز الاستثمارية ($B = 0.276$). وتعكس هذه النتائج أن استقرار البيئة السياسية والاقتصادية يُعدّ العامل الأكثر ترجيحاً لدى المستثمرين الأجانب، يليه توافر بنية تحتية متطورة تدعم كفاءة التشغيل والنقل والخدمات. كما تؤكد أن التشريعات الواضحة والحوافز الاقتصادية تُعزز من قرارات الاستثمار لكنها تأتي بعد ضمان الاستقرار الكلي وتوافر مقومات البنية الداعمة.

وبناءً على ذلك، يتم رفض الفرضية العدمية (H_0) وقبول الفرضية البديلة، التي تنص على وجود أثر ذي دلالة إحصائية لأبعاد السياسات الحكومية مجتمعة على تهيئة البيئة الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية.

❖ الفرضية الفرعية الأولى: (H_{01})

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الحوافز الاستثمارية الحكومية وتهيئة بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية.

الجدول (10) تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر الحوافز الاستثمارية على البيئة الاستثمارية

المتغير التابع	ملخص النموذج	تحليل التباين (ANOVA)	المتغير المستقل	معاملات الانحدار
تهيئة البيئة الجاذبة	R = 0.678	R ² = 0.460	F = 118.932	Sig. F = 0.000
—	—	—	الحوافز الاستثمارية	T = 10.905 ، B = 0.562 Sig. T = 0.000

بلغ معامل الارتباط ($R = 0.678$) ، وهو ما يشير إلى وجود علاقة ارتباط موجبة قوية بين الحوافز الحكومية وجاذبية البيئة الاستثمارية. كما بلغ معامل التحديد ($R^2 = 0.460$) ، أي أن نحو 46% من التغير في البيئة الاستثمارية يمكن تفسيره بالحوافز الاستثمارية فقط. وقيمة ($T = 10.905$) ، ($\text{Sig.} = 0.000$) تؤكد أن العلاقة دالة إحصائيًا عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) ، مما يعني أن الحوافز المالية والضريبية والتسهيلات الحكومية تسهم فعليًا في زيادة جاذبية المملكة للاستثمار الأجنبي المباشر.

❖ الفرضية الفرعية الثانية: (H_{02})

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين البيئة التنظيمية والتشريعية وتهيئة بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية.

الجدول (11) نتائج الفرضية الفرعية الثانية: (H_{02})

المتغير التابع	ملخص النموذج	تحليل التباين (ANOVA)	المتغير المستقل	معاملات الانحدار
تهيئة البيئة الجاذبة	R = 0.701	R ² = 0.492	F = 128.517	Sig. F = 0.000
—	—	—	البيئة التنظيمية والتشريعية	T = 11.338 ، B = 0.589 Sig. T = 0.000

تشير النتائج إلى وجود علاقة موجبة قوية ودالة إحصائيًا بين البيئة التنظيمية والتشريعية وتهيئة البيئة الاستثمارية، حيث بلغ معامل الارتباط ($R = 0.701$) مما يدل على ترابط إيجابي قوي بين المتغيرين. كما بلغت قيمة معامل التحديد ($R^2 = 0.492$)، أي أن 49.2% من التغير في جاذبية البيئة الاستثمارية يُفسر بجودة البيئة التشريعية والتنظيمية. وبناءً على قيم ($T = 11.338$)، ($\text{Sig.} = 0.000$)، يتضح أن العلاقة دالة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، مما يعني أن تحسين الأنظمة والتشريعات الاستثمارية يسهم فعليًا في تعزيز بيئة الأعمال في المملكة.

❖ الفرضية الفرعية الثالثة: (H_{03})

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تطوير البنية التحتية وتهيئة بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية.

الجدول (12) الفرضية الفرعية الثالثة: (H_{03})

المتغير التابع	ملخص النموذج	تحليل التباين (ANOVA)	المتغير المستقل	معاملات الانحدار
تهيئة البيئة الجاذبة	$R = 0.754$	$R^2 = 0.568$	$F = 156.842$	$\text{Sig. } F = 0.000$
—	—	—	تطوير البنية التحتية	$T = 12.526$ ، $B = 0.613$ $\text{Sig. } T = 0.000$

أظهرت النتائج وجود علاقة موجبة قوية جدًا بين تطوير البنية التحتية وتهيئة البيئة الاستثمارية، حيث بلغ معامل الارتباط ($R = 0.754$)، وهو من أعلى القيم في التحليل، مما يدل على أن تطوير شبكات النقل، والمناطق الصناعية، والخدمات اللوجستية يُمثل عاملاً محوريًا في جذب الاستثمارات الأجنبية. كما أن معامل التحديد ($R^2 = 0.568$) يشير إلى أن 56.8% من التباين في البيئة الاستثمارية يُفسر بتحسين

البنية التحتية، وهو ما يتماشى مع الجهود الحكومية المتسارعة في تنفيذ مشروعات رؤية 2030 المتعلقة بتعزيز القدرات اللوجستية للمملكة.

❖ الفرضية الفرعية الرابعة: (H₀₄)

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الاستقرار السياسي والاقتصادي وتهيئة بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية.

الجدول (13) نتائج الفرضية الفرعية الرابعة: (H₀₄)

المتغير التابع	ملخص النموذج	تحليل التباين (ANOVA)	المتغير المستقل	معاملات الانحدار
تهيئة البيئة الجاذبة	R = 0.782	R ² = 0.611	F = 169.217	Sig. F = 0.000
—	—	—	الاستقرار السياسي والاقتصادي	T = ، B = 0.641 Sig. T = ، 13.008 0.000

تُشير النتائج إلى أن الاستقرار السياسي والاقتصادي هو العامل الأكثر تأثيراً على تهيئة البيئة الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة، حيث بلغ معامل الارتباط ($R = 0.782$) ومعامل التحديد ($R^2 = 0.611$)، أي أن 61.1% من التغير في البيئة الاستثمارية يمكن تفسيره بدرجة الاستقرار العام للدولة. كما أن قيم ($T = 13.008$)، ($\text{Sig.} = 0.000$) تؤكد دلالة العلاقة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، مما يعني أن استمرار الاستقرار السياسي وتوازن السياسات الاقتصادية يمثلان الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها المستثمرون الأجانب عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية في المملكة العربية السعودية.

الفصل الخامس: النتائج والتوصيات

1.5 تمهيد

يهدف هذا الفصل إلى عرض خلاصة النتائج التي توصلت إليها الدراسة بعد تحليل البيانات الميدانية واختبار الفرضيات، بما يساهم في تفسير أثر السياسات الحكومية بأبعادها المختلفة على تهيئة بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية.

2.5 النتائج الوصفية

❖ بُعد الحوافز الاستثمارية

أظهرت النتائج أن المتوسط الحسابي لبُعد الحوافز الاستثمارية بلغ (4.08)، بانحراف معياري قدره (0.61)، مما يشير إلى اتفاق غالبية أفراد العينة على أن الحوافز الحكومية في المملكة العربية السعودية مرتفعة المستوى وفعالة في جذب المستثمرين الأجانب. وتعكس هذه النتيجة إدراك المستجيبين لفاعلية الإعفاءات الضريبية، وتسهيلات الأراضي الصناعية، وتبسيط إجراءات الترخيص التي توفرها الجهات الحكومية للمستثمرين. ويُعزى هذا المستوى المرتفع إلى سياسات هيئة الاستثمار السعودية (وزارة الاستثمار) التي أعادت هيكلة منظومة الحوافز لتشمل دعم الابتكار والتقنية ونقل المعرفة، الأمر الذي جعل المملكة وجهة تنافسية للاستثمارات الإقليمية والعالمية.

❖ بُعد البيئة التنظيمية والتشريعية

بلغ المتوسط الحسابي لهذا البُعد (4.15) بانحراف معياري (0.57)، وهو من أعلى المتوسطات بين الأبعاد، ما يدل على رضا عالٍ من قبل المشاركين تجاه التطورات التنظيمية والتشريعية في بيئة الأعمال السعودية. وترتبط هذه النتيجة بجهود المملكة في تحديث التشريعات الاستثمارية، وتوحيد الإجراءات الحكومية، وإطلاق الأنظمة الإلكترونية مثل منصة "استثمر في السعودية"، والتي حسّنت من الشفافية

وسرعة الإنجاز. ويرجع هذا الارتفاع كذلك إلى تحسين نظام الملكية الفكرية، وتبسيط قوانين الضرائب والتأشيرات، وحماية المستثمر الأجنبي، مما يرفع من الثقة القانونية ويعزز بيئة الأعمال المستقرة.

❖ بُعد تطوير البنية التحتية

جاء المتوسط الحسابي لبُعد تطوير البنية التحتية (4.22)، بانحراف معياري (0.53)، وهو الأعلى بين أبعاد المتغير المستقل. وتشير هذه النتيجة إلى إدراك المشاركين لتطورات كبيرة في مجالات النقل، الطاقة، والاتصالات، وهي عناصر أساسية لتهيئة بيئة استثمارية جاذبة. ويرتبط هذا المستوى المرتفع ببرامج رؤية المملكة 2030 التي أطلقت مشروعات نوعية مثل "النوم" و"القدية" و"البحر الأحمر"، إلى جانب تطوير الموانئ والمطارات وشبكات السكك الحديدية. ويُعزى هذا إلى أن البنية التحتية الحديثة تُقلل من تكاليف التشغيل اللوجستية للمستثمرين وتزيد من تنافسية السوق السعودي عالميًا.

❖ بُعد الاستقرار السياسي والاقتصادي

حقق هذا البعد متوسطاً قدره (4.26) بانحراف معياري (0.59)، مما يعكس مستوى مرتفعاً جداً من الثقة في الاستقرار العام للمملكة. ويعود ذلك إلى وضوح السياسات الاقتصادية وتماسك النظام المالي والمصرفي، إلى جانب الدور الإقليمي والدولي للمملكة كقوة اقتصادية وسياسية مؤثرة. كما أن الاستقرار الأمني والسياسي يُعدّ من أبرز العوامل التي تشجع المستثمرين على ضخ رؤوس أموال طويلة الأجل، إذ يضمن حماية الحقوق واستمرار النشاط الاقتصادي في مناخ آمن ومستقر. وتشير هذه النتيجة إلى أن الاستقرار العام يُعدّ المحرك الأقوى في تكوين صورة المملكة كوجهة استثمارية آمنة ومتوقعة العوائد.

3.5 النتائج الوصفية للمتغير التابع (تهيئة البيئة الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر)

بلغ المتوسط العام لمستوى تهيئة البيئة الاستثمارية (4.18) بانحراف معياري (0.56)، مما يدل على أن العينة ترى أن المملكة تمتلك مستوى عالٍ من الجاذبية الاستثمارية من حيث السياسات والفرص والبنية المؤسسية.

❖ الفرضية الفرعية الأولى: (H01)

أظهرت نتائج تحليل الانحدار البسيط وجود علاقة موجبة قوية ودالة إحصائيًا بين الحوافز الاستثمارية وهيئة البيئة الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث بلغ معامل الارتباط ($R = 0.678$) ومعامل التحديد ($R^2 = 0.460$)، وقيمة ($T = 10.905$)، ($\text{Sig.} = 0.000$) وهذا يعني أن نحو 46% من التغير في جاذبية البيئة الاستثمارية يمكن تفسيره بالحوافز الاستثمارية المقدمة من الحكومة، مما يثبت وجود أثر إيجابي واضح للحوافز الاقتصادية في جذب الاستثمارات الأجنبية.

تشير هذه النتيجة إلى أن الحوافز الاستثمارية المالية والضريبية والتنظيمية تُعد من أهم أدوات الجذب التي تعتمد عليها الحكومة السعودية في تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني. وقد ساهمت السياسات الحكومية الحديثة — مثل تخفيض الرسوم الجمركية، وإعفاء المشروعات النوعية من الضرائب لسنوات محددة، والسماح بملكية أجنبية كاملة في قطاعات محددة — في رفع جاذبية الاستثمار الأجنبي. ويُفسّر ذلك بكون هذه الحوافز تقلل من تكاليف الدخول إلى السوق وتزيد من العائد المتوقع للمستثمرين، خاصة في ظل التنافس الإقليمي القوي على جذب رؤوس الأموال الدولية.

تتفق هذه النتيجة مع ما توصل إليه Taghiyev (2023) الذي أكد أن السياسات الضريبية والحوافز الاستثمارية هي العامل الأكثر تأثيرًا في قرارات المستثمرين الأجانب في الاقتصادات الناشئة. كما دعمت نتائج Zhang (2024) هذا الاتجاه حين بينت أن الاستقرار في الحوافز الضريبية يعزز من تدفقات الاستثمار الأجنبي. وعلى المستوى العربي، تتوافق النتيجة مع ما أشار إليه علي (2024) في دراسته حول مصر، حيث أكد أن ترشيد الدعم وتخصيص الحوافز الإنتاجية يساهم في تحسين الموازنة العامة وجذب الاستثمار طويل الأجل. وبذلك، تعكس النتيجة نجاح السياسات السعودية في توظيف الحوافز كأداة جذب استراتيجية ضمن إطار رؤية 2030.

❖ الفرضية الفرعية الثانية:(H02)

أظهر تحليل الانحدار وجود علاقة موجبة قوية بين البيئة التنظيمية والتشريعية وهيئة البيئة الاستثمارية، حيث بلغ ($R = 0.701$) و($R^2 = 0.492$)، مع دلالة إحصائية عند ($\text{Sig.} = 0.000$) وتعني هذه النتيجة أن نحو 49.2% من التغير في جاذبية البيئة الاستثمارية يمكن تفسيره بتحسين الأنظمة والقوانين الاستثمارية. تُعزى هذه النتيجة إلى الجهود الكبيرة التي بذلتها الحكومة السعودية لتطوير المنظومة التشريعية الاقتصادية، من خلال إصدار نظام الاستثمار الأجنبي الجديد، وتحديث أنظمة الشركات، وتعزيز الشفافية القضائية عبر إنشاء المحاكم التجارية المتخصصة. إن وضوح القوانين والاستقرار في تطبيقها يُعدّ من أكثر العوامل تأثيرًا في قرار المستثمر، لأنه يُقلل من درجة المخاطرة القانونية ويحافظ على حقوق الملكية. كما أن الأنظمة الرقمية مثل منصة "استثمر في السعودية" و"مراس" أسهمت في تبسيط الإجراءات وتحسين بيئة الأعمال.

تتفق هذه النتيجة مع ما توصل إليه Jovanović وآخرون (2023) الذين أشاروا إلى أن جودة الحوكمة والقوانين في دول أوروبا الجنوبية الشرقية كانت من أهم محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. كما دعمت نتائج أزروال ولعجال (2021) هذه الرؤية عندما بيّنت أن فاعلية الفواعل الرسمية في صياغة السياسات العامة تسهم في تحسين تقييم البيئة الاستثمارية. وتتسق النتيجة أيضًا مع دراسة الدرابيع وأبو زيادة (2024) التي أكدت أن تحسين الحوكمة التشريعية في المؤسسات الفلسطينية كان له أثر مباشر في تحقيق التنمية المستدامة. وبناءً على ذلك، يمكن القول إن تحسين البيئة التشريعية في المملكة هو أحد الركائز الجوهرية لجذب الاستثمار الأجنبي طويل الأمد.

❖ الفرضية الفرعية الثالثة:(H03)

أظهر التحليل الإحصائي وجود علاقة موجبة قوية جدًا ودالة بين تطوير البنية التحتية وهيئة البيئة الاستثمارية، حيث بلغت قيم ($R = 0.754$) ، $R^2 = 0.568$ ، ($\text{Sig.} = 0.000$)، مما يعني أن نحو 56.8% من التغير في جاذبية البيئة الاستثمارية يُعزى إلى مستوى تطور البنية التحتية.

تدل هذه النتيجة على أن التحسينات المتسارعة في البنية التحتية بالمملكة – سواء في النقل أو الطاقة أو الموانئ أو الاتصالات – لعبت دورًا محوريًا في تهيئة مناخ استثماري متكامل. وقد ساهمت المشروعات الكبرى مثل “نيوم” و “القدية” و “البحر الأحمر” في تعزيز جاذبية المملكة عالميًا، ليس فقط كوجهة اقتصادية بل كمركز إقليمي للابتكار والخدمات. ويُعزى هذا الأثر القوي إلى أن البنية التحتية تشكّل العمود الفقري لأي بيئة استثمارية، إذ تقلل من التكاليف التشغيلية وتزيد من كفاءة سلاسل الإمداد والإنتاج.

تتسق هذه النتيجة مع ما توصل إليه Baci وآخرون (2022) الذين أكدوا أن تطوير البنية التحتية من أهم محددات جذب الاستثمار الأجنبي في الدول النامية. كما دعمتها دراسة فاضل والبطاط (2022) في العراق، التي أثبتت أن تحسين مؤشرات البيئة الاستثمارية من خلال البنية التحتية يعزز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. كما تتوافق مع ما ذكره Nguyen وآخرون (2024) بأن تطوير شبكات النقل والطاقة يزيد من تنافسية الدول النامية على جذب رؤوس الأموال الأجنبية. ومن ثم، فإن النتيجة تؤكد أن الإنفاق السعودي الكبير على مشروعات البنية التحتية يُعدّ من أهم أسباب ارتفاع جاذبية المملكة للاستثمار الأجنبي في العقد الأخير.

❖ الفرضية الفرعية الرابعة: (H04)

أظهرت النتائج أن الاستقرار السياسي والاقتصادي هو الأكثر تأثيرًا بين الأبعاد الأربعة، حيث بلغت قيم $R = 0.782$ ، $R^2 = 0.611$ ، $T = 13.008$ ، $\text{Sig.} = 0.000$. وهذا يدل على أن 61.1% من التغير في البيئة الاستثمارية يمكن تفسيره بدرجة الاستقرار العام في الدولة.

تُعد هذه النتيجة منطقية بالنظر إلى أن المستثمر الأجنبي يبحث بالدرجة الأولى عن الاستقرار السياسي والمالي قبل اتخاذ قرار الاستثمار طويل الأجل. وقد تميزت المملكة خلال السنوات الأخيرة ببيئة سياسية مستقرة واقتصاد متوازن، مدعوم بإصلاحات مالية قوية وتوجهات واضحة نحو التنويع الاقتصادي ضمن رؤية 2030. كما أن السياسات الخارجية المتوازنة والدور الإقليمي للمملكة عززا من صورتها كدولة آمنة وموثوقة للاستثمار.

تتفق النتيجة مع ما توصل إليه (Shahnawaz (2022) الذي بيّن أن التزام الدول المضيفة بالاستقرار السياسي والاقتصادي يعزز من متانة الالتزام الاستثماري ويخفض مخاطر الانسحاب الرأسمالي. كما تدعمها دراسة Du وآخرون (2022) التي أوضحت أن تحسين التنظيم الحكومي والاستقرار السياسي يساهم في رفع جاذبية الأقاليم الصينية للاستثمار الأجنبي. وفي السياق العربي، أشارت سعيد (2022) في دراستها حول مصر وتركيا إلى أن الاستقرار السياسي بعد الأزمات هو العامل الأساسي في تعافي الاستثمارات الأجنبية. بالتالي، تُثبت هذه النتيجة أن الاستقرار الشامل في المملكة يُمثل القاعدة المركزية لثقة المستثمرين الدوليين، ويعزز من مكانتها كمركز استثماري إقليمي.

الفرضية الرئيسة العامة:

أثبتت نتائج تحليل الانحدار المتعدد وجود علاقة تأثيرية دالة بين أبعاد السياسات الحكومية الأربعة وهيئة البيئة الاستثمارية، حيث بلغ معامل الارتباط ($R = 0.842$) ، ومعامل التحديد ($R^2 = 0.709$) ، وقيمة ($F = 122.374$) ، ($\text{Sig.} = 0.000$) وهذا يعني أن نحو 70.9% من التغير في البيئة الاستثمارية يُفسّر بأداء السياسات الحكومية مجتمعة، وهو ما يدل على تكامل الأبعاد الأربعة في دعم جاذبية المملكة للاستثمار الأجنبي المباشر.

تتفق هذه النتيجة مع ما أكدته دراسة (Arteaga-Alcívar (2024 حول أثر السياسات الضريبية والتحفيزية في جذب الاستثمار، ومع دراسة Elhabashi وآخرون (2022) التي أشارت إلى أن ممارسات الحكومة في تسويق الدولة كوجهة استثمارية تؤدي دورًا مركزيًا في تعزيز الثقة الاستثمارية. كما تتسق مع دراسة أبو زيادة (2021) التي أثبتت أن تحسين الحوكمة والسياسات الاقتصادية في فلسطين كان له أثر إيجابي واضح على تدفقات الاستثمار الأجنبي. ومن ثم، تؤكد هذه النتيجة أن المنظومة الحكومية في المملكة — من التشريعات إلى البنية التحتية والاستقرار العام — تعمل بتكامل لبناء بيئة تنافسية جاذبة عالميًا.

4.5 التوصيات

1. تعزيز استمرارية الحوافز الاستثمارية الحكومية من خلال وضع برامج مرنة تربط الإعفاءات والتسهيلات بالأداء الإنتاجي للشركات الأجنبية ونسبة توظيفها للكوادر الوطنية، بما يضمن مردودًا اقتصاديًا مستدامًا.
2. تطوير نظام متكامل للمراجعة الدورية للحوافز الاستثمارية بحيث تتم مراجعة الحوافز كل ثلاث سنوات وفقًا لمؤشرات الأداء الاقتصادي وتوجهات الأسواق العالمية لضمان ملاءمتها للتغيرات في بيئة الاستثمار الدولي.
3. توسيع نطاق البيئة التنظيمية والتشريعية عبر تبسيط الإجراءات القانونية وتوحيد اللوائح التنفيذية في بوابة إلكترونية موحدة، تسهل على المستثمرين فهم القوانين والأنظمة السارية بوضوح وشفافية.
4. تعزيز الاستقرار التشريعي والضمانات القانونية من خلال تقوية المحاكم التجارية وتسريع البت في النزاعات الاستثمارية، بما يضمن الحماية القانونية الكاملة للمستثمرين الأجانب والمحليين على حد سواء.
5. رفع كفاءة البنية التحتية الاستثمارية في المناطق الاقتصادية الخاصة عبر التركيز على خدمات النقل، والموانئ، والطاقة المتجددة، والتقنيات الرقمية، لجعل هذه المناطق منصات عالمية لجذب الاستثمارات النوعية.
6. تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص (PPP) في تمويل وتشغيل مشاريع البنية التحتية، مما يقلل العبء المالي على الدولة ويزيد من كفاءة الإدارة الفنية للمشروعات الكبرى.
7. تعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي من خلال الاستمرار في سياسات التنويع الاقتصادي، والرقابة المالية الذكية، والسياسات النقدية المرنة، بهدف الحفاظ على توازن الأسعار واستقرار العملة الوطنية.
8. تطوير أدوات لرصد وتحليل ثقة المستثمرين الأجانب بشكل دوري، عبر إنشاء "مؤشر وطني لجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر" يصدر سنويًا لقياس مدى تأثير الإصلاحات الحكومية في جذب رؤوس الأموال الأجنبية.

9. زيادة الشفافية في الإفصاح الاقتصادي عبر نشر تقارير تفصيلية ربع سنوية عن المؤشرات الاستثمارية والمالية، وتوفير قواعد بيانات مفتوحة تمكن المستثمرين من الوصول إلى المعلومات بسهولة ودقة.

10. تعزيز القدرات البشرية والإدارية للمؤسسات الحكومية المعنية بالاستثمار من خلال التدريب المستمر على مهارات التفاوض، والعلاقات الدولية، وإدارة الملفات الاستثمارية الكبرى، بما يواكب التنافسية العالمية.

11. تحفيز البحث العلمي والدراسات التطبيقية حول الاستثمار الأجنبي في القطاعات الناشئة (كالطاقة المتجددة، التقنية، والذكاء الاصطناعي)، لتمكين صُنّاع القرار من وضع سياسات مبنية على الأدلة.

12. تفعيل دبلوماسية اقتصادية استثمارية تركز على تسويق المملكة كوجهة عالمية للاستثمار من خلال الملحقيات التجارية والبعثات الدبلوماسية، بما يعزز صورة المملكة في المؤشرات الدولية ويزيد من تدفقات رأس المال الأجنبي.

Abstract

This study aimed to analyze the impact of government policies, with their various dimensions (investment incentives, regulatory and legislative environment, infrastructure development, and political and economic stability), on creating an attractive environment for foreign direct investment (FDI) in the Kingdom of Saudi Arabia. The study adopted a descriptive-analytical methodology, and the sample consisted of 138 participants working in the economic and investment sectors within the Kingdom.

The results revealed that government policies have a statistically significant and strong effect on shaping an attractive environment for foreign direct investment. The correlation coefficient between the variables was ($R = 0.842$), and the coefficient of determination was ($R^2 = 0.709$), indicating that approximately 70.9% of the variation in the attractiveness of the investment environment can be explained by the four dimensions of government policies. The findings also showed that political and economic stability ranked first in terms of influence, followed by infrastructure development, then the regulatory and legislative environment, and finally investment incentives.

The study concluded with several recommendations, most notably the need to continue developing the system of investment incentives and link them to productive performance, enhance legislative transparency and legal oversight, and expand public–private partnerships in infrastructure projects to sustain the attractiveness of the investment environment.

Keywords: Government Policies – Investment Incentives – Regulatory and Legislative Environment – Infrastructure – Political and Economic Stability – Foreign Direct Investment – Kingdom of Saudi Arabia .

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

- أبو زيادة، زكي عبدالمعطي. (2021). دور الحوكمة في جذب تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الى فلسطين: مقارنة قياسية للفترة 1996 - 2017. مجلة جامعة الأقصى - سلسلة العلوم الإنسانية، مج25، ع2، 290 - 329. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1198537>
- أحمد، أحمد زين العابدين، و سامي، سالي محمود. (2023). السياسات الحكومية وجودة الحياة الأسرية في الريف المصري: دراسة حالة لمبادرة حياة كريمة. المجلة العلمية لكلية الآداب، ع86، 607 - 672. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1373925>
- أحمد، رجاء محمد رجا، و عريقات، إسماعيل سلامة إسماعيل. (2024). دور السياسات الحكومية في مكافحة جريمة غسل الأموال في دولة فلسطين. مؤتة للبحوث والدراسات - سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج39، ع2، 201 - 244. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1470068>
- أزروال، يوسف، و لعجال، ليلي. (2021). تقييم السياسات العامة: دراسة في دور الفواعل الرسمية بالجزائر. حوليات جامعة الجزائر 1، مج35، ع2، 238 - 260. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1166851>
- باكير، سمير صابر حسين، و الحوامدة، نضال صالح إبراهيم. (2023). دور الاستشراف الاستراتيجي في مراحل صنع السياسات العامة: التخطيط الاستراتيجي متغيرا وسيطا: دراسة ميدانية في الوزارات الأردنية (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة مؤتة، مؤتة. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1467800>
- بشارة، سنوسي عوض، الحماسي، يمن محمد حافظ، و طلعت، ولاء. (2024). دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز النمو الاقتصادي لدولة فيتنام. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ع3، 209 - 240. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1509402>

- الحمداني، ضحى مهند علي. (2024). السياسات الحكومية في توظيف الذكاء الاصطناعي لمكافحة الخطاب المتطرف في العراق. مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، مج 27، ع 3، 194 - 214. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1529753>
- الدرابيع، علاء يوسف، و أبو زيادة، زكي عبدالمعطي. (2024). دور السياسات العامة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسات الحكومية الفلسطينية. مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، ع 63، 54 - 67. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1534466>
- الدليمي، علي أحمد درج درويش، و حسين، مصطفى حمزة. (2022). واقع ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق للمدة (2004-2019). مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، مج 14، ع 1، 34 - 60. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1270364>
- سعيد، يسرا عطية محمد عطية. (2022). دور السياسات الحكومية في دعم القطاع السياحي لمواجهة تداعيات جائحة كورونا: دراسة تحليلية مقارنة بين مصر وتركيا. المجلة الدولية للتراث والسياحة والضيافة، مج 16، ع 3، 61 - 87. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1352742>
- عثمانى، علي. (2022). المنظمات غير الحكومية كفاعل جديد في تحقيق السياسات العامة: حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة نموذجاً. مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، مج 7، ع 2، 795 - 810. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1274175>
- علي، هاني محمد السيد. (2024). أثر السياسات الحكومية في ترشيد الدعم على الموازنة العامة: دراسة تطبيقية على مصر. مجلة السياسة والاقتصاد، مج 24، ع 23، 389 - 420. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1516139>
- فاضل، هبة عباس، و البطاط، منتظر فاضل سعد. (2022). تحليل مؤشرات البيئة الاستثمارية ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي في العراق للمدة 2021-2017. مجلة الأقتصادي الخليجي، ع 54، 45 - 100. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1360698>

- قنيس، لارا، و عريقات، إسماعيل سلامة. (2025). دور السياسات الحكومية في مكافحة ظاهرة البطالة في المجتمع الفلسطيني. المجلة العربية للإدارة، مج45، ع4 ، 3 - 16. مسترجع من

<http://search.mandumah.com/Record/1624167>

- المعمري، مسعود بن حميد بن مسعود، و عبدالقادر، سفيان الطيب محمد. (2023). الحماية الجزائية للمستثمر الأجنبي ودورها كأحد محددات تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى سلطنة عمان. المجلة

القانونية، مج18، ع1 ، 425 - 458. مسترجع من

<http://search.mandumah.com/Record/1465623>

المراجع باللغة الإنجليزية

- Arteaga-Alcívar, Y. (2024). Tax incentive policies and attracting foreign investment. Revista Académica y Científica VICTEC, 5(9). <https://doi.org/10.61395/victec.v5i9.176>
- Baci, N., Mulla, G., & Xhyheri, K. (2022). Foreign Direct Investment and Its Drivers: an Empirical Comparative Study on Developed and Developing Countries. Wseas Transactions On Environment And Development, 18, 992–1004. <https://doi.org/10.37394/232015.2022.18.95>
- Du, Z., Wang, B., Chiu, Y.-H., & Chang, T.-H. (2022). Environmental regulation and foreign direct investment attractiveness: Evidence from China provinces. Review of Development Economics, 26(2), 899–917. <https://doi.org/10.1111/rode.12871>
- Elhabashi, R. M., Kortam, W., & Abdelaziz, G. S. (2022). The Impact of the Government Practices to Brand the Country as a Destination for Foreign Direct Investments. The Academic Journal of Contemporary Commerical Research, 2(2), 78–93. <https://doi.org/10.21608/ajccr.2022.245007>

- Inam, B. (2022). Foreign Direct Investments and Tax Policy Current Evaluations for OECD Countries. *Saudi Journal of Economics and Finance*, 6(12), 422–430.
<https://doi.org/10.36348/sjef.2022.v06i12.004>
- Jovanović, M., Domazet, I., & Marjanović, D. (2023). Quality of Government as an Attracting Factor of FDI - Evidence from Chosen Southeastern Europe Countries. *Economic Analysis*. <https://doi.org/10.28934/ea.23.56.2.pp1-18>
- Nguyen, B. H., Vu, T. A., & Le, H. P. (2024). The Economics and Finance Letters. *Economics*, 11(4), 261-272.
- Shahnawaz, S. (2022). Foreign Direct Investment and the Robustness of Host-Country Commitment. *Review of Economic Analysis*, 14(2).
<https://doi.org/10.15353/rea.v14i1.3582>
- Taghiyev, A. (2023). The Role of Public Policies in Increasing Foreign Direct Investments. *Journal of Applied Business, Taxation and Economics Research*, 3(1), 96-108.
- Zhang, J. (2024). The Impact of Tax Policy on the Attractiveness of Foreign Direct Investment (FDI): An Analysis of National Strategies and Economic Effects. *Advances in Economics, Management and Political Sciences*, 105(1), 145–157.
<https://doi.org/10.54254/2754-1169/105/20241970>

الملاحق

استمارة استبيان

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أخي الكريم / أختي الكريمة

تحية طيبة وبعد،

يقوم الباحثين بإجراء دراسة حول قياس دور السياسات الحكومية في تهيئة بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة تطبيقية في المملكة العربية السعودية

ونظراً لما لديكم من المعرفة العلمية والخبرة العملية ذات الصلة بموضوع البحث، نأمل الحصول منكم على العون والمساعدة في توفير المعلومات المناسبة لأغراض البحث، من خلال التكرم بإبداء رأيكم بالتأشير على الإجابة المناسبة من وجهة نظركم.

وأقدم لحضراتكم بجزيل الشكر والتقدير للمساهمة في جهودكم في تعبئة هذا الاستبيان علماً أن جميع البيانات التي سيتم الحصول عليها منكم ستعامل بسرية تامة، ولن تستخدم لغير أغراض هذا البحث، وسوف أزودكم بنتائج هذه الدراسة حال اكتمالها إن شاء الله.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام

أولاً: البيانات الشخصية

1- النوع الاجتماعي ☐ ذكر ☐ أنثى

2- العمر ☐ 30 سنة فأقل ☐ من 40 – 30 سنة
☐ 50 – 40 سنة ☐ من 50 سنة فأكثر

3- المؤهل العلمي ☐ بكالوريوس ☐ دراسات عليا
☐ دبلوم فأقل

4- سنوات الخبرة ☐ 5 سنوات فأقل ☐ من 5 – 10 سنوات
☐ من 10 – 15 ☐ أكثر من 15 سنة

5- القطاع ☐ حكومي ☐ خاص
☐ مستثمر أجنبي

6- المنطقة الجغرافية ☐ الرياض ☐ المنطقة الشرقية
☐ منطقة مكة المكرمة (جدة)

ثانيا محاور الاستبيان

✿ المحور الأول: السياسات الحكومية ، ضع إشارة (√) في المربع المناسب لاختيارك:

معارض بشدة	معارض	محايد	أو افق	أو افق بشدة	البعد
الحوافز الاستثمارية					
					تقدم الحكومة إعفاءات ضريبية محفزة للمستثمرين الأجانب
					توفر الدولة تسهيلات في منح التراخيص الاستثمارية
					تقدم الحكومة حوافز مالية ودعماً للمشروعات الاستثمارية الجديدة
					تتسم إجراءات الإعفاء الجمركي بالوضوح والشفافية
البيئة التنظيمية والتشريعية					
					تتسم الأنظمة الاستثمارية في المملكة بالوضوح والشفافية
					تُحدَّث الحكومة الأنظمة الاستثمارية بما يتلاءم مع التطورات العالمية
					توجد تشريعات واضحة لحماية حقوق المستثمرين الأجانب
					سهولة في إجراءات التقاضي وتسوية المنازعات التجارية

معارض بشدة	معارض	محايد	أو افق	أو افق بشدة	البعد
تطوير البنية التحتية					
					تمتلك المملكة شبكة طرق ومواصلات متطورة تخدم الأنشطة الاستثمارية
					تتوافر مناطق صناعية ولوجستية مجهزة لاستقبال الاستثمارات
					تتوافر خدمات اتصالات وتقنيات رقمية تدعم بيئة الاستثمار
					تتوافر بنية تحتية بيئية (طاقة، مياه، خدمات) داعمة للمشروعات
الاستقرار السياسي والاقتصادي					
					تتمتع المملكة باستقرار سياسي يشجع على الاستثمار
					تتسم السياسات الاقتصادية بالوضوح والثبات النسبي
					تُدار الموارد المالية للدولة بكفاءة واستدامة
					تلتزم الحكومة بسياسات مالية ونقدية تحقق التوازن الاقتصادي

✿ المحور الثاني: تهيئة بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر ، ضع إشارة (✓) في المربع

المناسب لاختيارك:

معارض بشدة	معارض	محايد	أو افق بشدة	أو افق بشدة	البعد
					تتوافر في المملكة مقومات اقتصادية قوية تشجع على جذب الاستثمار الأجنبي
					تسهم السياسات الحكومية في تسهيل دخول المستثمرين الأجانب للسوق السعودي
					توفر المملكة بنية تحتية متقدمة تدعم الأنشطة الاستثمارية المتنوعة
					تتوافر بيئة تشريعية واضحة تحمي حقوق المستثمرين
					تتسم البيئة الاستثمارية في المملكة بالاستقرار المالي والاقتصادي
					توجد مرونة في الإجراءات الحكومية الخاصة بتأسيس الشركات الأجنبية
					تُتيح الحكومة فرصًا استثمارية متنوعة في قطاعات اقتصادية جديدة
					تتسم البيئة التنافسية في المملكة بالعدالة وتكافؤ الفرص بين المستثمرين
					يتمتع المستثمر الأجنبي بسهولة الوصول إلى المعلومات والبيانات الاقتصادية

معارض بشدة	معارض	محايد	أو افق	أو افق بشدة	البعد
					تتوافر شراكات فعالة بين القطاعين العام والخاص لدعم الاستثمار الأجنبي

مع خالص التقدير والاحترام

Mid Ocean University

College of Management



Master of Business Administration

**The Role of Government Policies in Creating an Attractive
Environment for Foreign Direct Investment: An Applied
Study in the Kingdom of Saudi Arabia**

Prepared by:

Al-Anoud Haif Al-Duwish

251002968

Supervision:

Dr. Al-Faisal Abdelhamid Mohamed Hassan

Dr. Fayez Jarad

1447-2025